الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI لولاية بسكرة

الموضوع:

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- بومعراف صفاء

الأستاذ المشرف:

- أ. د أحمد قايد نورالدين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- جيلح صالح	- أستاذ مساعد/أ	رئيسا	بسكرة
- أحمد قايد نور الدين	- أستاذ تعليم العالي	مقررا	بسكرة
- عقبي حمزة	- أستاذ محاضر/ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI لولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- بومعراف صفاء

الأستاذ المشرف:

- أ.د أحمد قايد نورالدين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- جيلح صالح	- أستاذ مساعد/أ	رئيسا	بسكرة
- أحمد قايد نور الدين	- أستاذ تعليم العالي	مقررا	بسكرة
- عقبي حمزة	- أستاذ محاضر/ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكـر وعـرفـان

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه وتوفيقه نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى نحمده حمد الشاكر المقر بفضله والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه،

واصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد انطلاقا من قوله تعالى: ﴿ومن **شكر فإنما يشكر لنفسه**﴾ (النمل الآية 40)

ومن قوله صلى الله عليه وسلم: "**من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل**"

ثم بعد ذلك، من دواعي العرفان بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي صاحب الصدر الرحب والفضل الكبير الذي لم يبخل عليا بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة الأستاذ البروفيسور "**أحمد قايد نور الدين**"

"كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي الكرام الذين تعلمت منهم ولو حرفاً واحدا طوال مشواري الدراسي".

إلى كل شخص قدم لي يد العون في هذا العمل وأخص بالذكر الزميل مرازقةعلى الذي كان خير سند في انجاز هذا العمل.

كل الزملاء في ديوان الترقية والتسيير العقاري ومنهم أستاذ شعيرة عبد الوهاب.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو ابتسامة على إتمام هذه الدراسة.

اهـــــداء

أحمد لله رب العالمين حمدا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله حمدا لا ينقطع ولا يفنى، فالشكر له جل وعلا على أن وفقني على إنجاز هذا العمل وعلى كل نعمة التي لا تعد ولا تحصى.

أهدي هذا العمل الذي هو حصاد سبعة عشر عامًا من الدراسة لوالديّ الأعزاء لكن لا يوجد تفاني يمكن أن يصف حبي العميق وامتناني الكبير واحترامي للذين نسبوا لي بحبهم أولئك الذين أحاطوا بي بحنانهم.

الـى من علمني أن أصل دوما إلى ما أريد...أورثـني الثقة وصبر الحديد.. غرس في ذاكرتي معنى الحنان وسعى دوما ليصل بنا إلى كوكب الأمان...إلى العيون التي رأت في الأمل كلما نظرت...للذي هو معنى قوتي...ودعم حياتي...وعزة وجودي في الحياة إلى الغالي الذي تنهض مشاعري له احتراما، نبض قلبي...

أبي الغالي.

كانت تنطوي علي،وأنا في حجر حنانها آخذة كياني الصغير بين ذراعيها...جاهدة أن تذيب وجودها في حناياي، لتهبني أسباب القوة والبقاء وكانت تحلم...وهي تطبق جفنيها على منحنى الأعين... هكذا ألهمتني كيف أنقل الخطر في أيام الجمال...إلى الشفاه التي أكثرت الدعاء كلما نطقت...إلى من أنارت دنيانا بوجودها...

أميالغالية.

أدعو الله أن يديمها كالشمس والقمر ينيران حياتي

كما انهي هذا العمل الى استاذي المشرف **أحمد قايد نورالدين** الذي لا يسعني الا ان انوه بالنصائح القيمة التي لم يبخل بها علي

جزء قلبي ونبضه من يتقاسم معي مرّ الحياة قبل حلوها...**أخي أحمد ادريس**

إلى أختايّ العزيزات اللتان كانتا مؤنساتي في درب الحياة ...**مروة وماريا**

الـى من كان بمثابة أخي رافقني في دربي فأرشدني وسعى دائما ليريني الأفضل علما وخلقا .... **أخي أشرف الدين**

إلى زميلاتي ورفيقاتي في درب دراستي وحياتي صديقاتي ...**أسماء مغازي، منـى، هديـل**

الى زملائي من دفعتي 2022/2021 الذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي..

وأخيرا الى كل أفراد الاسرة الجامعية.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليها كمصدر للمعلومات و البيانات التي تتميز بالمصداقية ، ولتحقيق هذا الهدف تم إسقاط الدراسة ميدانيا على ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية بسكرةمن خلال المقابلة و دراسة مختلف الوثائق و البيانات المحاسبية .

وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها :"تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق استقلالية المراجع الداخلي في الأنشطة التي يقوم بمراجعتها عن طريق تنظيم جيد لقسم المراجعة الداخلية لإعطائها شرعية أكبر بحيث يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتوضيحها وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا".

كلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجع، الميزانية، جدول حسابات النتائج، الكشوف المالية.

Abstract :

This study aims to shed light on the importance of internal auditing inthe credibility of financial statements, which is one of the primary functions in the institution that relies on them as a source of information and data that are characterized by credibility and quality. During the interview and study the various documents and accounting data.

A number of results have been reached, the most important of which are: The internal audit is a function of the General Directorate. It achieves the independence of the internal auditor in the activities that he reviews through a good organization of the internal audit department to give it greater legitimacy so that the internal auditor discovers the strengths and weaknesses in the institution, clarifying and clarificationthem in his report directed to senior management.

Keywords: Internal audit, references, budget, results accounts table, financial statements.

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1 المقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	17
الجدول رقم 2: عرض نموذج لقائمة الميزانية – قسم الأصول:–	38
الجدول رقم 3: عرض نموذج لقائمة الميزانية – قسم الخصوم:–	39
الجدول رقم 4: حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة	42
الجدول رقم 5: حسابات النتائج (الدخل) حسب الوظيفة.	43
الجدول رقم 6: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ... إلى...	47
الجدول رقم 7: جدول تغير الأموال الخاصة	49
جدول رقم8: حضيرة العقارية للديوان سنة 2020	64
الجدول رقم 9: حركة مستخدمي الديوان في 2021	65
الجدول رقم 10: أصول ميزانية المؤسسة في 2020.12.31 (انظر للملحق(	74
الجدول رقم 11: خصوم ميزانية المؤسسة في 2020.12.31 (انظر الملحق(	76
الجدول رقم 12 جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) للمؤسسة سنة 2020 (انظر الملحق(	78
الجدول رقم 13 حساب / الفوائد المنتظرة للدفع خلال سنة 2020	79
الجدول رقم 14 حساب / الزبائن والحسابات الملحقة سنة 2020	83
الجدول رقم 15 جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة للمؤسسة لسنة 2020 (انظر للملحق)	85

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية	14
الشكل رقم (2): أهداف القائم المالية	32
الشكل رقم (3): ملخص لأهم أنشطة الأعمال لقائمة التدفقات النقدية	46
الشكل رقم (4): العلاقة بين القوائم المالية	52
الشكل رقم (5): يوضح شكل من أشكال تقرير المراجعة الداخلية.	60
الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي المستحدث للديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2005	67

قائمة الملاحق

رقـم الملحق	الملحق
الملحق (1)	الميزانية الأصول لديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة
الملحق (2)	الميزانية الخصوم لديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة
الملحق (3)	جدول حسابات النتائج لديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة
الملحق (4)	جدول سيولة الخزينة لديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة

مقدمـــــــة

مقدمة:

إن التطور الذي شهدته المؤسسات وخاصة الاقتصادية، جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة مما أوجب تبني المراجعة الداخلية كوظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح بإبلاغ المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

برغم من أن المراجعة الداخلية هي وظيفة حديثة النشأة، حيث ارتبط ظهورها بحد كبير – بأزمة الكساد- التي شهدتها الو.م.أ سنة 1929م، فلم تعد تلك الوظيفة التي تعنى باكتشاف الأخطاء و الغش و الاختلاسات، بل أصبح دورها هو البحث في تحسين الأداء الكلي لأية مؤسسة و من ثم فان المراجعة الداخلية لم تعد مقتصرة على مراجعة العمليات المالية و المحاسبية فقط، بل اصبحت تغطي كافة وظائف و انشطة و عمليات المؤسسة كون أن هذه الاخيرة تعتبر نظام مفتوح يتعامل مع عدة أطراف في سبيل تحقيق أهدافها، فكبر حجم المؤسسة لا يعني التطور و الازدهار ما لم يكن هناك تسيير عقلاني لها، و هذا ما تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيقه داخل المؤسسة، و من هنا ظهرت المراجعة الداخلية المالية كإطار إرشادي لمساعدة المؤسسة في تجميع المعلومات و تقديم نظرة متكاملة للإدارة عن الواقع العملي و مدى قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة، و من ثم تقديم التوصيات و الاقتراحات البناءة بهدف تحسين الأداء و ترشيد القرارات

من بين الإصلاحات الجوهرية و الهامة التي قامت بها الدولة الجزائرية، إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني و الاعتماد على النظام المحاسبي المالي، و اهم أهداف هذا النظام هو قيام المؤسسات الاقتصادية الوطنية بأعداد و عرض بيانات و قوائم مالية تلبي رغبات جميع مستخدمي البيانات المالية من داخل المؤسسة و خارجها، كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق هذا النظام تتولى سنويا إعداد الكشوف المالية التي تشمل على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير في الأموال الخاصة، و ملحق ليبين قواعد و طرق المحاسبية المستعملة، و هنا تبرز أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة .

كما أن الكشوف المالية لديها تأثير كبير على المراجعة بصفة عامة، وعلى المراجعة الداخلية بصفة خاصة، حيث تعتبر مرآة المؤسسة من خلال دورها في الحفاظ على ممتلكات وأصول المؤسسة، فكلما كانت الكشوف المالية تسيير بشكل جيد وشفاف كلما كانت عملية المراجعة الداخلية سهلة وفعالةوأن السياسات والإجراءات تطبق بصورة جيدة وبكفاءة عاليةومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما هي أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- **أسئلة فرعية:**
  - ما هي المراجعة الداخلية؟ وكيف تنجح خلية المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة؟
  - هل يراجع المراجع الداخلي كل الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
  - هل المراجعة الداخلية تضفي مصداقية على الكشوف المالية الخاصة بالديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة؟
- **فرضيات الدراسة:**

محاولة منا للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بطرح جملة من الفرضيات:

- المراجعة الداخلية تعتبر وظيفة ضرورية للمؤسسات الاقتصادية تساعد على ترشيد القرارات بالاعتماد على مجموعة من معايير متعارف عليها.
- يقوم المراجع الداخلي بمراجعة كل الكشوف المالية بالمؤسسة محل الدراسة
- تضفي المراجعة الداخلية مصداقية على الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتعدد أسباب اختيار موضوع البحث الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق.
- علاقة الموضوع بالتخصص (محاسبة وتدقيق).

- **اما الأسباب الموضوعية:**

- أهمية موضوع المراجعة الداخلية كوظيفة مستقلة في المؤسسة.
- حاجة مستخدمي الكشوف المالية لمعلومات محاسبية تتميز بالجودة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

- إبراز وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أداة فعالة في خلق التوازن داخل المؤسسة.
- إظهار أهمية مراجعة الكشوف المالية من طرف المراجع الداخلي للمساهمة في تقييم الأداء.
- محاولة تحديد الإطار العلمي والعملي للمراجعة الداخلية كوظيفة داخل المؤسسة.
- توضيح مدى اتباع المراجع الداخلي لمعايير المراجعة الداخلية التي وظفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين "I I A"
- إبراز عملية المراجعة الداخلية للكشوف المالية بالمؤسسة محل الدراسة
- محاولة لتقديم بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل دور المراجعة الداخلية في إضفاء المصداقية على الكشوف المالية.

- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال:

- كون المراجعة الداخلية أداة رقابية تعتمد عليها إدارة المؤسسة في اتخاذ قراراتها وقياس مدى صحة وسلامة معلوماتها والعمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- أهمية الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة وقدرتها على تعزيز الثقة بينها وبين الأطراف المتعاملة معها من حيث الدقة في المعلومات المحاسبية وجودة هذه الكشوف
- لحاجة المؤسسة لمراجع داخلي وذلك لتحقيق الأهداف والمحافظة على كيانها وضمان الاستمرارية والنمو.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي وذلك قصد وصف وتحليل متغيرات الدراسة والتماس الجوانب النظرية للموضوع بغية التعرف والتعمق أكثر في دراسة أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية، وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة الذي يمكن من التعمق والفهم أكثر من مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة، وذلك من أجل اسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسات الاقتصادية متخذين ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة نموذجا.

- **الدراسات السابقة:**

تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث نلخصها في:

- شدري معمر سعاد، " **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، دراسة حالة في مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير، علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009م، حيث جاءت إشكالية الدراسة في الصياغة التالية: " إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة؟"

حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-" إن المراجعة الداخلية المالية جزء من المراجعة الداخلية تعتمد على معطيات محاسبية العامة، والمحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية، وكذا المعطيات الإحصائية، وتهدف إلى فحص ومراجعةالكشوف المالية والسجلاتوالعمليات للتأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتقديم النصح والإرشاد إلى الإدارة العليا"

- محمد لمين علون، " **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية**"، دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثاني، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م، حيث جاءت إشكالية الدراسة في الصياغة التالي: " كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية؟"

حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

"نشاط التدقيق الداخلي يشمل التدقيق المالي، والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات واللوائحوالقوانين الموضوعة، وتدقيق العمليات التشغيلية وكافة الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، بالإضافة إلى تدقيق نظام المعلومات ودرجةالآمان المصاحبة لها، فقيام المدقق الداخلي لمهامه يكون من اجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف إدارة المؤسسة".

- رحيش سعيدة، " **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية" دراسة حالة ميدانية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014م، حيث جاءت إشكالية الدراسة في الصياغة التالية: " هل تتوافق القوائم في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية؟"

حيث توصلت الباحثة إلى نتائج ومن أهمها:

" حاولت الجزائر تكييف منظومتها المحاسبية مع معايير الابلاغ المالي الدولية من خلال إنشائها للنظام المحاسبي المالي والذي اعتمدت عند إعداده على معايير الابلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي الفرنسي والذي جاء بعد إضافات متعلقة بالمبادئ، والمفاهيموالقوائم المالية".

- **هيكل الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع وللإجابة على الإشكالية السابقة تقسيم البحث إلى ثلاثة (03) فصول ومقدمةوخاتمة

- حيث في المقدمة: تتضمن جميع العناصر التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، الإشكالية، أسئلة الدراسة، الفرضيات، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، المنهج المتبع والدراسات السابقة.
- الفصل الأول جاء بعنوان: الجانب النظري للمراجعة الداخلية وتطرقنا فيه إلى المراجعة الداخلية والمفاهيم المتعلقة بها، وآليات عملية المراجعة الداخلية وإجراءاتومعاييرهاوعلاقتها مع المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية
- أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: الإطار النظري للكشوف المالية وفق SCF،وعرضنا فيه الكشوف المالية، أساسياتها ومستخدموهاونطاق مسؤولية المراجع الداخلي حول الكشوف المالية
- في الفصل الثالث فكان بعنوان: مهمة المراجعة الداخلية في تدقيق الكشوف المالية، قمنا بتقديم حول المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI، كما تطرقنا لعرض الكشوف المالية في المؤسسة وأهم خطوات التي يقوم بها المراجع الداخلي في فحص القوائم المالية وشروط إعداد التقارير بالمؤسسة
- وقد ختمنا بخاتمة ضمن النتائج المتوصل إليها.

الفصل الاول

الجانب النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة جد مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحاضر بغض النظر عن حجمها بحاجة إلى المراجعة الداخلية، التي تعتبر وسيلة لتحقيق وضمان بقاء المؤسسة.حيث ظهرت الحاجة لوجود المراجعة لداخلية لمساعدة إدارة المؤسسة على حسن تسييرها وإدارتها من خلال قيام المراجع الداخلي بالفحص والتقييم المستمر للأنشطة الداخلية للمؤسسة مع مراعاة إجراءات ومنهجية عمل المراجع خلال عملية المراجعة.

كما أن المراجعة تخضع لمجموعة من المعايير التي تحكمها، ويجب أن نتحدث عنها، والتي تحكم مهنة المراجعة الداخلية، وكما تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة أيضا بالمراجعة الخارجية لطمأنه الملاك على حسن وسلامة تسيير مؤسستهم من قبل الادارة معنية ومدى صدق الداخلية التي هي محور الدراسة.

وعليه فان التطرق لموضوع المراجعة الداخلية سيسمح بالتحكم بمتغيرات عديدة داخل المؤسسة والتي من خلالها يمكن تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية او أي أداء آخر.

ولأهمية ما سبق، فقد خصصنا هذا الفصل لنتناول من خلاله أهم جوانب المراجعة الداخلية من خلال أربعة (04) مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

المبحث الثاني: آليات عملية المراجعة الداخلية

المبحث الثالث: إجراءاتومعايير المراجعة الداخلية

المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية والرقابة الداخلية

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الادارية الداخلية التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في التوصل الى الكفاية الانتاجية القصوى، والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي والمراقبات الاخرى في المؤسسة.ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه الوظيفة أو المهمة بصفة الحياد والموضوعية في ايصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر وعلى هذا الاساس ظهرت الحاجة الى المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتناول مفاهيم حول المراجعة والمراجعة الداخلية من حيث تعريفها ومراحل تطورها الى اهميتها من خلال المطلب الاول، بينما يتناول المطلب الثاني أنواع وأهداف المراجعة الداخلية وخصائصها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المراجعة والمراجعة الداخلية

ان التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتمشى مع التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، ولتوضيح ذلك أكثر سنتطرق لمفهوم المراجعة ومفهوم المراجعة الداخلية ومراحل تطورها وأهميتها.

أولا: مفهوم المراجعة:

هي فحص ناقد سمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدي اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج.(د.السيد عطالله، 2013، صفحة 115)

غير أن المراجعة مفهومها مهنيا يقصد به الفحص الانتقادي المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للوحدة التي تدقق حساباتها بقصد ابداء رأي فني محايدة عن مدى صحة ودقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها، وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربع أو خسارة وعن مركزها المالي عن فترة التي تناولتها عملية الفحص والتدقيق(عبد الرزاق محمد عثمان، 1999، صفحة 13)

وعرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على انها " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني سيستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"(Lionel.C & Gèrard.V, p. 22).

ولم تكتف المنظمة بالعريف السابق وأضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعا للأهداف المتوخاة منها:

- تقدير نوعية المعلومات: أي تشكيل رأي المعلومات المنتجة داخل المؤسسة.
- تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم.

استنادا الى ما تم سرده في التعريفات السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي:(محمد التهامي و صديقي، 2006، صفحة 11)

- الفحص
- التحقيق
- التقرير

❖ **الفحص**: يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من حصة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

❖ **التحقيق**: ويقصد بالتحقيق هو امكانية الحكم على صلاحية الحسابات الختامية كتعبير سليم لنتيجة الأعمال المشروع عن مدة مالية وعلى المركز المالي بأنه يعكس صورة سليمة وصحيحة لمركز المشروع المالي في نهاية مدة معينة.

ووظيفتي الفحص والتحقيق وظيفتين متصلتين، يقصد بها تمكين المراجع من ابداء الرّأي بأن عمليات القياس للأحداث المالية أدت الى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المشروع.(عبد الفتاح صحن، اصول المراجعة الداخلية و الخارجية، 1985، صفحة 13)

❖ **التقرير**: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم الى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، فهو مرحلة نهائية عن عمل المراجعة وأسلوبها يعتمد أساسا من وجهة نظر المراجع على تخصصه وتحققه من عمليات المشروع وتسجيلهاوتبويبهاوتحليلها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة عن المراجعة وثمرتها.

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية:

ان المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرفت منذ فترة زمنية، ومرت بمراحل تطوير، فبعد ان كانت رقابة مالية مستمر هدفها اكتشاف الخطأ والغش، أصبحت تقوم على شمولية المراجعة النوعية والاستشارية لتحسين الاداء.(عبد الله ابو السرعة، 2010، صفحة 41) كما يتم أدائها وفقا لمتطلبات الادارة عن طريق مراجعين عاملين بالمنشاة وقد يكون للمنشأة قسم أو ادارة متخصصة في ادارة وظيفة المراجعة الداخلية(السيد، 2008-2009، صفحة 28)

تعريف 1: " تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة ادارته، ويقومبها ادارة داخل المشروع تسمى ادارة المراجعة الداخلية، ومجالها عمليات ونظم المعلومات وأنشطةوأقسام المشروع ككل(علي عبد الوهاب نصر و شحاته السيد شحاته، 2002، صفحة 495)

تعريف 2: وفقا للمعايير المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الوأم. أ[1]I I A المعترف بها دوليا الخاصة بالمراجعة الداخلية الحديثة فان: المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها وذلك كخدمة لهذه الشركة.(Moeller. Robert and with, 1999, p. 4)

[1] IIA: Institute of Internal Auditors.

تعريف 3:وجاء تعريف على لسان جمعية المحاسبة الامريكية: " هي عملية منتظمة للحصول على قرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك الى الاطراف المعنية"(احمد قايد نور الدين، 2015، صفحة 9)

تعريف 4: وتعرف المراجعة الداخلية أيضا بانها: " نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يهدف الى زيادة قيمة عمليات المنشأة وتحسينها، وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنشاة عن طريق اسلوب منتظم ومخطط لتقييم وتحسين فعالية اجراءات الرقابة" (سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، 2009، صفحة 54)

ومن خلال التعاريف السابقة نفهم بأن المراجعة الداخلية: هي نشاط تقييمي داخل الادارة تقوم به لفحص أنشطتها وتقييمها للحصول على معلومات مرتبطة بالأحداث الاقتصادية في المؤسسة والتأكد من درجة موضوعية المعايير المطبقة وتوصيل نتائج الى الاطراف المعنية

ثالثا: مراحل تطور المراجعة الداخلية:

ظهرت الحاجة الى المراجعة الداخلية مع تطوير وتوسيع الانشطة الاقتصادية، وقد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل. (د.محمد السيد سريا، 2002، صفحة 139)

والتعرف أكثر على بعض جوانب التطور في المراجعة الداخلية، ولتحديد الابعاد المختلفة التي أثرت على نموها، فقد تم تقسيم تطورها الى ثلاثة مراحل: (كاروس أ.، 2011، الصفحات 27-29)

مرحلة النشأة الأولى لوظيفة المراجعة الداخلية.

- مرحلة التنظيم المهني.
- المرحلة المعاصرة.

أ. مرحلة النشأة الأولى للمراجعة الداخلية:

كانت معظم الحكومات و منذ بداية الحضارات في حاجة دائمة الى من يراجع ايراداتها من الضرائب و كذا مصروفاتها، كما أنه منذ نشأة التجارة و أصحاب الأعمال يرغبون في التأكد من سلامة أداء العاملين معهم و أمانتهم، فظهرت بذلك وظيفة جديدة سواء كانت تلك الوظيفة تؤديفي مؤسسات حكومية أو في منشآت تجارية، فأنها تسمى " المراجعة الداخلية"، بالرغم من أن هذا المصطلح لم يعرف الا حديثاو منذثلاثينات من القرن الماضي، و بالضبط منذ أزمة الكساد التي عرفها العالم سنة 1929م ازدادت حاجة الادارة الى المراجعين الداخليين لقد ظلت المشروعات تستخدم المراجعة الداخلية لكن بعيدا عن اطار المهني يحدد بوضوح واجبات و مسؤوليات المراجع الداخلي، الى أن ظهرت أول هيئة مهنية متخصصة بالو.م.أ في سنة 1941م، و منذ ذلك التاريخ دخلت وظيفة المراجعة الداخلية مرحلة جديدة.

ب. مرحلة التنظيم المهني:

ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها، هي بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية بإنشاء معهد المراجعين الداخليين(I I A) في الو.م.أ عام 1941م، و هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم انشائه في تطوير المراجعة الداخلية و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته، و قد عمل المعهد على تقديم و تطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل جهود المختلفة حيث قام في عام 1947 بإصدار قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي، و في عام 1964م تم اعتماد التدقيق الداخلي على أنه مراجعة للأعمال و السجلات التي تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة و بواسطة موظفين مختصين لهذا الغرض. (خلف الله الوردات، 2014، الصفحات 30-32)ان ما حدث من تطور في المراجعة الداخلية و الذي يرجع فيه كل الفضل الى معهد المراجعين الداخليين (II A) باعتباره هيئة مهنية، امتد ليشمل النواحي التعليمية. (كاروس احمد، المرجع السابق، الصفحات 30-32)

ت. المرحلة المعاصرة:

بدأت هذه المرحلة في أوائل الستينات، وما يميزها عن سابقتها، أن تطور وظيفة المراجعة الداخلية قد تفرعت الى ثلاث اتجاهات:(كاروس أحمد، المرجع السابق)

- ❖ البناء النظري للمراجعة الداخلية (الجانب النظري والأكاديمي).
- ❖ الرفع من مستوى الاداء المهني (الجانب المهني)
- ❖ الجانب التعليمي

1. التوجه النظري: " البناء النظري للمراجعة الداخلية"

ظهرت عدة أبحاث تناولت عملية البناء النظري في مجال المراجعة الداخلية، ولقد كانت تلك الدراسات اسهاما واضحا في تكوين النظرية. ومن أهم تلك الاسهامات ما يلي:

- **دراسة شيرشل "Churchill"**

كانت دراسته الأولى عام 1962م، وتناولت المراجعة الداخلية كوظيفة تأثير اجتماعية، حيث استخدم في ذلك أسلوبا منهجيا يعتمد على التجريب العلمي للتوصل الى النتائج.

ومفاد هذه الدراسة أن المراجع الداخلي يتأثر ويؤثر على الأشخاص المراجعة أعمالهم، كما شملت دراسته التمييز بين نوعين من التأثير لعملية المراجعة الداخلية في حد ذاتها:

- تأثير يحد بمجرد توقع وصول المراجع الى موقع المراجعة
- تأثير يحد أثناء اتمام عملية المراجعة ذاتها.

- **دراسة كوبر وشيرشل: " Coper et Churchill"**

أجريت هذه الدراسة في فترة ما بين 1964م و1965م، وكانت تهدف الى تحديد الصور المختلفة التي يراها الأشخاص الخاضعين لعملية المراجعة، وقد استخدم الباحثين أسلوب الدراسة الميدانية على (08) شركات امريكية وتوصلا الى نتائج هامة اهمها:

- ان المديرين بالإدارة الوسطى هم الاكثر اشتراكا في عملية المراجعة، والأكثر اتصالا بالمراجع الداخلي بعكس الأفراد العاملين في الادارة العليا والعاملين العاديين.
- تقديم تحليلات احصائية توضح موقف الأفراد (أفراد العينة) في المراجعة الداخلية.

- **دراسة منتز "Mints»:**

ركزت هذه الدراسة (1976م) على العلاقات التي تنشأ بين المراجع الداخلي والأشخاص العاملين بالمؤسسة وابراز العوامل المؤثرة فيها، بهدف التوصل الى تحديد المداخل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية وتوضيح اثارها المتنوعة.

وقد مزج " Mints" بين أسلوب التجريب العلمي والدراسة الميدانية وتوصل في الأخير الى صياغة أربعة (04) فروض اساسية وهي:

- نظرت المديرين والعاملين بالمؤسسة اتجاه المراجع الداخلي لازالت عدائية، فالعلاقة بين الطرفين في صراع دائم.
- الحد من امكانية المراجع الداخلي للوفاء بمسؤولياته والمساهمة ايجابيا في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بسبب المواقف والاتجاهات غير الحميدة للأفراد المراجعة أعمالهم.
- يمكن تحسبن ردود فعل واتجاهات الأفراد العاملين اتجاه المراجع الداخلي من خلال تكوين فرق عمل مراجعة مشتركة في الطرفان.
- ان تكوين فرق عمل للمراجعة يسترك فيها المراجع الداخلي والافراد المراجع أعمالهم من شانه أن يؤدي الى تحقيق الاهداف العامة للمؤسسة.

2: التوجه المهني: " الرفع من مستوى الأداء المهني":

شكل معهد المراجعين الداخليين (IIA) باللوم. أ لجانا في عام (1974م)، وذلك لدراسة واقتراحإطار متكامل لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث أدى انشاء فروع جديدة لهذا المعهد لعدد كبير من الدول الى انتشار فكرة " المهنية" في المراجعة الداخلية.

وبعد مرور ثلاثة سنوات، (أي عام 1977)، قدمت تلك اللجان تقريرا تضمن جوانب مختلفة لتطوير المراجعة الداخلية والاداء المهني فيها.

وفي عام 1978م، صادق المعهد على ما جاء في التقرير وكان ذلك محاولة منه لتصميم وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية، تضاف الى محاولاته العديدة السابقة في تحديد مفهوم وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية، ولقد أراد المعهد من هذه الخطوة

(وضع المعايير والمصادقة عليها)، والرفع من مستوى الأداء المهني لوظيفة المراجعة الداخلية وليس فقط على مستوى الوأم. أ، على المستوى العالمي حيث وصفتلك المعايير العالمية.

وتنقسم معايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية الى: معايير خاصة بالاستقلال المهني، معايير متعلقة بكفاءة الاداء المهني، معايير خاصة بنطاق العمل، معايير تنفيذ عملية المراجعة الداخلية معايير ادارة العمل بقسم المراجعة الداخلية، ومجمل هذه المعايير يمكن تبويبها وترتيبها الى صنفيين اساسين من تلك المتعارف عليها:

- المعايير المتعلقة بالتأهيل والاداء المهني.
- المعايير المتعلقة بسير العمل والتنفيذ.

3: التوجه التعليمي:

اختلفت وجهات النظر حول تخصيص منهج دراسي لمادة المراجعة الداخلية كغيرها من المواد التي تقدم ضمن البرامج الدراسية بالجامعات، فأثير بذلك جدل كبير حيث ذهب فريق منهم الى اعتراض على تدريس مادة المراجعة الداخلية، ولهم في ذلك مبررات تؤيد وجهة نظرهم هذه وفي المقابل ظهر الرأي الاخر مؤيد لفكرة تخصيص وتطويروتدريس منهج مستقل للمراجعة الداخلية

في الجامعات يتضمن موضوعات في العلوم الادارية والمحاسبية، بالإضافة الى الجانب التخصصي المتعلق بالناحية النظرية للمراجعة الداخلية والأساليب الفنية المستخدمة فيها.

أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري الا في نهاية الثمانينات. من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 يناير 1988م، التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة انماط سيرها وتسييرها. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 1988)

رابعا: أهمية المراجعة الداخلية:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وقائية تحمي الاموال والموجودات المنشأة، وكذلك وظيفة تتضمن دقة وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة الى أنها تدخل التحسينات على الوسائل الادارية لمسايرة الحداثة. لقد تعرضت وظيفة المراجعة الداخلية الى عدة تطورات نتيجة ما لحق بالنظم الادارية والمحاسبية من تطوير من جهة وكذلك كبر حجم المنشآت من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم هذه الأهمية من وجهة نظر الادارة والمراجع الخارجي ولجان المراجعة.

أ. أهمية المراجعة الداخلية للإدارة:

ان اهتمام ادارة الوحدة الاقتصادية بالمراجعة الداخلية يؤدي الى مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياستهاوتوجيهاتها.(محمد ا.، صفحة 139)

ولذلك يمكن عرض أهم العوامل التي أدت الى تطور المراجعة الداخلية فيما يلي:

1 اكتشاف الأخطاء والغش: تهدف الى التأكد من عدم وجود أخطاء وتلاعب في الدفاتر او المستندات ومنه المراجعة الداخلية تطمئن الادارة من ناحية سلامة ودقة الحسابات وكذلك اكتشاف حالات الخطأ والغش في وقت مبكر لأحداث الاجراءات التصحيحية.

2 الحاجة الى التقارير الدولية: تزود الادارة ببيانات ومعلومات ادارية ومحاسبية دقيقة، وذلك بهدف مساعدتها في عملية التخطيط والرقابةواتخاذ القرارات ويتطلب ذلك وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية.

3 ظهور المؤسسات ذات الفروع وانتشارها: نظام المراجعة الداخلية يساعد الادارة على فرض رقابتها على تلك الفروع وسلامة المعلومات المتدفقة من عندها.

4 ظهور المؤسسات المالية الكبرى: بحكم ما تتطلبه مؤسسات من هذا النوع الى مراجعة مستمرة ودقيقة حيث أن أي تلاعب أو خطأ يؤثر سمعتها في حقل نشاطها. (عزوز ميلود، 2006-2007، صفحة 19)

ب.أهمية المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي:

تطورت أهداف المراجعة الداخلية من اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والقوائم المالية الى ابداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية، كما تطورات أساليب المراجعة من مراجعة شاملة لكافة المستندات والعمليات الى مراجعة عينة منها، وأصبح الأصل هو مراجعة بالعينات والاستثناء هو المراجعة الشاملة.

و لذلك فان المراجع الخارجي يعتمد نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي، و يهتم بتحسين العلاقات مع العميل و تنسيق الجهود بينهما و يجب على المراجع الخارجي أن يتحقق من موضوعية و كفاءة المراجع الداخلي و عن الرغم من أهمية التنسيق و التعاون بين المراجع الخارجي و المراجع الداخلي، إلا أنه يجب الاحتفاظ دائما باستقلال كل منها على الآخر، و ألاّ يعتبر المراجع الداخلي مكملا للمراجع الخارجي أو أنه وجد في الشركة لمساعدته ينبغي تشجيع التشاور بين المراجعين الداخليين و الخارجيين لتحقيق التعاون الكفء و الفعال على قدر ما يمكن (سليمان بالحسن محمد حمد، أثر لجان المراجعة على كفاءة و فعالية المراجعة وجود المعلومات بالتقارير المالية، 2012، صفحة 27)

ج. أهمية المراجعة الداخلية للجنة المراجعة:

تعتبر إدارة المراجعة الداخلية موقع متميز لمساعدة لجنة المراجعة على الوفاء بمسؤولياتها والتي تعتبر امتدادا للمسؤوليات العريضة لمجلس الإدارة، ولذلك فان مدير إدارة المراجعة الداخلية يجب عليه حضور اجتماعات لجنة المراجعة مرة واحدة على الأقل

سنويا لاستعراض النواحي المالية والرقابية، وتعتبر إدارة المراجعة الداخلية إحدى أهم مصادر المعلومات التي يحتاجها كل من مجلس الإدارة ولجنةالمراجعة.(سليمان بالحسن محمد حمد، المرجع السابق، صفحة 29)

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المراجعة الداخلية وخصائصها:

انطلاقا من تعاريف وأهمية المراجعة الداخلية يظهر لنا جليا أن هذه الأخيرة لها أهداف تميزها وأنواعوخصائصها تمتاز بها والتي يمكن إيجازها كالآتي:

أولا: أنواع المراجعة الداخلية:

ان تبني نوع معين من المراجعة الداخلية ملائم للمؤسسة والنظام المحاسبي من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها، وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم النظام المراجع والمحافظة على استمراريته (طواهر و مسعود صديقي، صفحة 20)

ومن الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة المالية والمراجعة الإدارية أو مراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية بالإضافة إلى أنواع أخرى حديثة سنستعرضها كالتالي: (شحاته م.، 2003، صفحة 13)

أ. المراجعة المالية:

وتعني مراجعة العمليات والوثائق المالية وتحليل الحسابات والنتائجواستخراج الانحرافات الموجودة والإجراءات المستعملة في تسير هذا الجانب ومدى تطبيقها مع الواقع بطريقة منظمة بالاعتماد على تقنيات وإجراءات محددة وفق المعايير.

ب. مراجعة إدارية (مراجعة الالتزام)

تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية بهدف معرفة مواطن الضعف في كفاية الأداء الإداري ولهذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة، ويعتبر هذا النوع أشمل من المراجعة المالية ((approche de la dynamique de 'audit interne et L'KhayarallahBelaid , L ((groupe, centre de publication

ت. مراجعة العمليات التشغيلية:

ويتم تقييم التنفيذ أو الانجاز، ويقصد بالمراجعة التشغيلية فحص مستقل يشمل جميع جوانب ووظائف التنظيم، وتشتمل على فحص منظم systématique لكافة أنشطة الشركة أو لقسم معين وعلاقته بأهداف المعينة(شحاته و نصري عبد الوهاب، صفحة 498)

ولا تقتصر المراجعة التشغيلية على الجوانب المحاسبية وانما يمكن أن تشمل تقييم هيكل المنظمة أو أساليب الانتاج أو أنشطة التسويق وغيرها. كما يوجد أنواع أخرى لمراجعة الداخلية برزت حديثا في ظل مختلف التطورات الحاصلة في مجال الأعمال وهي: (الوردات، 2014، صفحة 310)

ث. مراجعة نظم المعلومات:

وهي التأكد من صحة البيانات الداخلية للنظام بمراجعتها على المستندات، وكذا مراجعة المعلومات الخارجة للتأكد من سلامتها وقابلية الاعتماد عليها، وذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الالكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.

ج. المراجعة البيئية:

وهي نوع حديث جدّا ولم يتم الاتفاق على مفهوم معين حتى الآن بسبب الاعتراف بها من جانب السلطات أو المنظمات المهنية المختصة إلاّ أنه عرف بكونه نشاط تقييمي يقوم على فحص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية بغرض التحقق من فعالية وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة وتحديد آثاره على القوائم المالية، والهدف منه مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة بذاتها.

ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية:

يظهر لنا جليا تطور أهداف المراجعة الداخلية نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

والهدف الأساسي للمراجعة الداخلية هو التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، ويتبلور هذا الهدف في قيام المراجع الداخلي بمساعدة جميع العاملين في المنشأة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالية عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المنشأة.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم 300 أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي:(محمد محمد ابو عقرب، أثر استقلالية أقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في شركات الصناعية الليبية، 2015، صفحة 311)

1. التأكد من تكامل المعلومات المالية والتشغيليةوالتقارير.
2. تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين والسياساتوالإجراءاتوالأدوات المالية.
3. التأكد من أن المنظمة تعمل بفعالية وبطريقة اقتصادية.
4. تحديد فيما إذا كانت موارد المنظمة مناسبة وتستغل لتحقيق الأهداف المخصصة من أجلها.

5. التأكد من أن أنظمة حماية الأصول توفر الحماية المناسبة لتلك الاصول.

مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص، حيث يتضمن التعريف الأخير اعترافا بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة تلبية لحاجات الإدارة (سعاد، المرجع السابق، صفحة 53)

ويمكن توضيح الهدفين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية

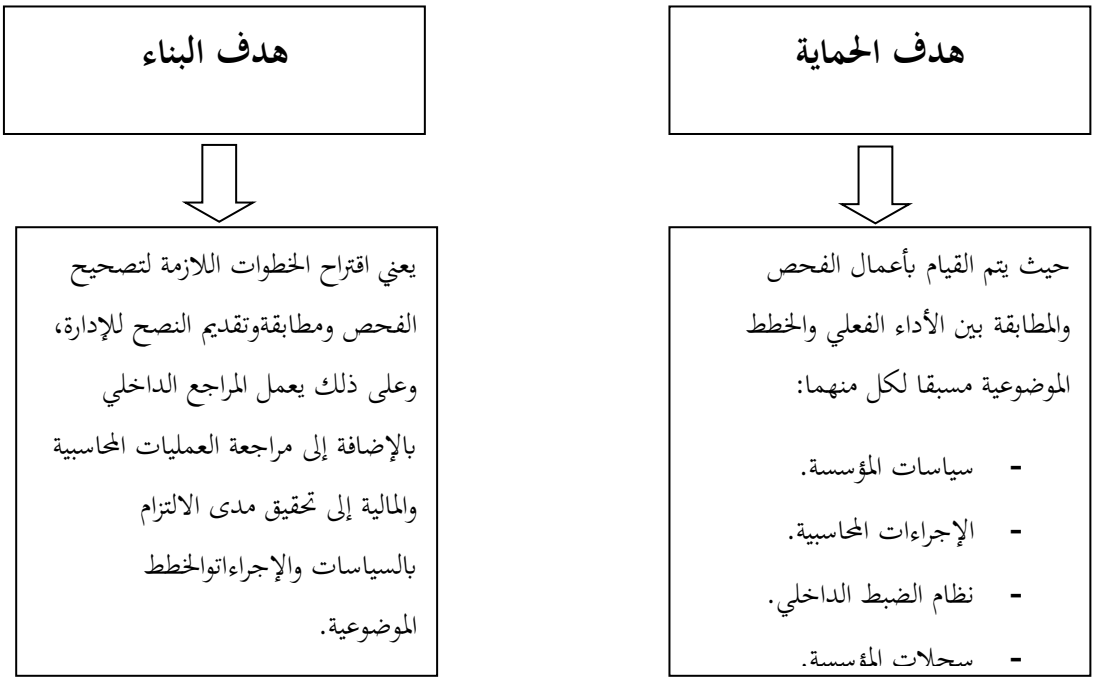

المصدر: (شدري معمر سعاد، 2008-2009، صفحة 53)

و مع تطور البيئة و المنشآت الأعمال تطورت المراجعة الداخلية و مجالاتها فلم بعد دورها مقتصرا في المراجعة و الرقابة المالية فقط بل تعداها إلى مجالات أخرى حديثة مرتبطة بتطور أهداف المراجعة الداخلية و ظهر مفاهيم جديدة تمس أنشطة المراجعة الداخلية مثل إدارة الجودة الشاملة و محاسبة المسؤولية و المحاسبة الاجتماعية و البيئية، لذلك نلاحظ تطور في أهداف و أنشطة المراجعة الداخلية لتشمل المراجعة المالية مثل التحقق من وجود الأصول و الحد من إساءة استخدامها و فحص الأنظمة المحاسبية و مدى فعاليتها، كما تشمل النواحي الإدارية لمعرفة مدى التقيد بالسياسات العامة و خطط الإدارة للوصول إلى تحقيق الأهداف.(محمد محمد ابو عقرب، صفحة 312)

ثالثا: خصائص المراجعة الداخلية:

يجب أن تبرز الخصائص الأساسية للمراجعة الداخلية لأن إبراز هذه الخصائص تساعد المراجع عند تقييمه في المؤسسة فيستطيع أن يحكم على سلامتها وبالتالي يتخذ قرار بتوسيع أو تضييق نطاق اختياراته. (عبد الفتاح صحن، 1985، صفحة 30)

وللمراجعة الداخلية خصائص مهمة نلخصها كمايلي: (سعاد شدرى معمر، 2009، صفحة 54)

أ. **المراجعة الداخلية وظيفة شاملة:** في تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

ب. **المراجعة الداخلية وظيفة دورية:** حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

ت. **الاستقلالية:** رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى إلى تلك الخصائص نذكر الخصائص التالية:

- المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.
- المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد القرارات الإدارية من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.

ويكمن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية:

- نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة وأداة رقابة بغرض انتقاء وتقييم جميع الرقابات الأخرى.
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبيةوالضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة.

المبحث الثاني: آليات عملية المراجعة الداخلية

تعتمد عملية المراجعة الداخلية على آليات عديدة تمكنها من تحقيق أهدفها، فالمراجع تنحصر مسؤولياته في مجالات معينة محددة ليتمكن من تقديم خدمات جليلة وفق إجراءات توضح عمله.

المطلب الأول: المُراجع ومجالات تطبيق المراجعة الداخلية

تتم المراجعة باختيار العينات المناسبة من معاملات المؤسسة وبالأساليب التي تعتقد أنها ضرورية لتجميع أدلة الإثبات المناسبة التي يمكن بالاعتماد عليها والذي يقوم بالمراجعة شخص يدعى المراجع الداخلي.

اولا: **المُـــــراجع:**

لكل مهمة هناك شخص يقوم بممارستها، فالمراجعة يقوم بها شخص يطلق عليه اسم " المراجع"، فهذا الشخص يجب أن يتحلى بمجموعة من الخصائص والمميزات حتى يتمكن من ممارسة هذه المهمة المعقدة والصعبة، والتي تتطلب مسؤولية كبيرة.

أ. تعريف المراجع:

يمكن تعريف المراجع على أنه ذلك الشخص المستقل، المحترف والمحايد عند قيامه بعملية المراجعة وإبداء رأيه عن صحة القوائم المالية والعمليات المحاسبية بكل شفافية وموضوعية لمن يطلب خدماته من مؤسسات، شركات الخ

كما يمكن تقسيم القائم بعملية المراجعة إلى نوعين: (شعباني لطفي، 2004، صفحة 34)

1- المراجع الخارجي:

يكون غير موظف بالمؤسسة الطالبة لخدماته، والتي تخضع وثائقها المحاسبية للمراجعة، فهو يقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أساس تعاقدية، ويقوم بإبداء رأيه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية والسجلات المحاسبية، وتماشيها مع المبادئ المحاسبية مع تقديم في نهاية العملية تقرير يحوي رأيه.

2- المراجع الداخلي:

هو موظف بالمؤسسة محل المراجعة، كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة كالتي يتمتع بها المراجع الخارجي، إذ أن علاقته بالإدارة تبعية مهنية إلا أنه هناك بعض الإجراءات تهدف لمنح المراجع الداخلي درجة من الاستقلالية.

ب: أوجه الاختلاف والتشابه بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

مبن خلال التعريفين السابقين يمكن إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، نبدأ بأوجه الاختلاف التي يمكن إبرازها في الجدول الموالي:(لطفي شعباني، 2004، صفحة 37)

الجدول رقم (1) المقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
المراجعة منفذة من طرف شخص بالمؤسسة	المراجعة منفذة من طرف مهني، يعمل باستقلالية.
من طبيعة القائم بعملية المراجعة خدمة إدارة المؤسسة وذلك بالتأكد من صحة المعلومات والعمل على اكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعباتوبالتالي الانحراف عن السياسة الموضوعية من طرف المؤسسة.	الإجابة لحاجيات الآخرين فيما يتعلق بدرجة الثقة التي يمكن إعطاؤها للوثائق المالية وذلك بإبداء رأي فني ومحايد عن مدى عدالتها وتوصيل النتائج.
المراجع له علاقة مباشرة بعمليات اكتشاف والوقاية من حالات الغش	المراجع ليس مسؤول عن اكتشاف حالات الغش والوقاية منها إلا في حالة ما إذا كانت الوثائق المالية تكشف عليها بصورة مهمة.
يجب على المراجع أن يكون مستقل عن الخزينة والمحاسبة، مع خضوعه للاحتياجات والطلبات الصادرة من مسئولي المؤسسة، فالمراجع يتمتع باستقلال الجزئي.	على المراجع أن يكون مستقل عن المديرية، فالمراجع يتمتع بالاستقلال التام في عملية الفحص، التقييم وإبداء الرأي.
تحدد الإدارة نطاق العمل للمراجع الداخلي فبقدر المسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمراجع يكون نكون نطاق عمله.	يتحدد نطاق العمل وفقا للعقد الموقع بين المراجع والمؤسسة حسب العرف السائد والمعايير المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة للمهنة.
فحص دائم لنشاطات المؤسسة	فحص دوري للقوائم المالية، عادة مرة في السنة.

المصدر:(شعباني لطفي، 2004، صفحة 37)

الا أن أوجه التشابه بين المراجع الداخلي والخارجي تتلخص فيما يلي:

- ✓ كل من المراجع الداخلي والخارجي يهدف إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة.
- ✓ كما يمكن إضافة اكتشاف كل منهما وسعيهما إلى منع التلاعب بأملاك المؤسسة والحد من حالات الغش والتقليل من حدوث الأخطاء بأنواعها، فهذه النقطة المشتركة من حيث الهدف بينهما.
- ✓ كل من المراجع الداخلي والخارجي يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، لذلك من المصلحة المشتركة لكلا هما وجود نظام محاسبي فعال وملائم بعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية.

ثانيا: مجالات تطبيق المراجعة الداخلية

إن المجال الرئيسي للمراجعة الداخلية هو تقديم خدماتها في النطاق المحاسبي والمالي التقليدي والمنحصر في المراجعات المالية، ولكن التطورات التي مرت بها المراجعة أدت إلى تطرق المراجعة الداخلية إلى مجالات أخرى، وطلبا من المراجع الداخلي القيام ببعض المراجعات غير المالية والتي تمكنه من تقديم خدماته البناءة.

وأهم المجالات التي تسهم بها وظيفة المراجعة الداخلية المقدمة لخدمة العملية المالية ما يلي: (محمود جربوع يوسف، 2002، صفحة 107)

حماية الأصول وممتلكات الشركة من السرقة والغشوالاختلاسوسوء الاستخدام.

- الحصول على البيانات المالية الدقيقة التي تساعد الشركة على القيام بعمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: منهجية المراجعة الداخلية:

تتميز مهمة المراجعة الداخلية بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر، ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع إلى قواعد محددة سيتوجب احترامها لتحقيق عمل واضح، كامل، وفعال، وتتكونمهمة المراجعة الداخلية من ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة التحضير للمهمة، مرحلة تنفيذ للمهمة، مرحلة عرض النتائج، كما يلي:

أولا: مرحلة التحضير للمهمة:

تهدف هذه المرحلة إلى إعداد كل الأعمال التحضيرية قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، وتتطلب من المراجع القدرة على قراءة، التركيز، والفهم للتوصل إلى المعرفة الجيدة بالمؤسسة، وتحديد مكان وجود المعلومات الجيدة، والأطراف التي يمكنها أن تساعد في تقديمها، وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات هي: (عيادي، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، 2008، صفحة 119)

أ. الأمر بالمهمة: L'ordre de mission

الأمر بالمهمة هو عبارة عن تفويض الذي تمنحه الإدارة العامة إلى مصلحة المراجعة الداخلية بهدف إعلام المسؤولين عن عملية المراجعة، ويخضع هذا الأخير إلى ثلاثة مبادئ:

- لا يقرر المراجع الداخلي بمفرده عن مهمته، وإنما يقوم بالمهام التي تطلبها منه الإدارة العامة.
- يجب أن يصدر الأمر بالمهمة من سلطة مؤهلة، عادة الإدارة العامة أو لجمة المراجعة ونادرا من طرف مسؤول مديرية مهمة في المؤسسة إذا سمح موقعها في الهيكل التنظيمي بالنسبة لمصلحة المراجعة الداخلية.
- يسمح الأمر بالمهمة بالإعلام المسؤولين الذين لهم علاقة بالمهمة وليس فقط المراجعين الداخليين.(عيادي محمد لمين، المرجع السابق، ، صفحة 119)

ب. مرحلة التعود: L'étape de familiarisation

تتطلب هذه المرحلة من المراجع الداخلي قدرا من الثقافة المالية، التسييرية، والتقنية تساعده على فهم الموضوع الذي هم بصدد مراجعته وذلك من خلال المعلومات بهدف:

- امتلاكه لنظرة عن الرقابة الداخلية الخاصة بالوظيفة أو الإجراء الخاضع للمراجعة.
- تحديد أهداف مهمة المراجعة الداخلية.
- تحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء.

تخضع مدة مهمة المراجعة الداخلية إلى درجة تعقد الموضوع، وإلى مؤهلات المراجع، وفرة المعلومات، والوثائق، وملفات العمل الخاصة بمهمات المراجعة السابقة، وانطلاقا من المعلومات التي تم جمعها يقوم المراجع بإعداد " خطة التقارب" والغرض منها هو اختيار الوسائل (استجوابات، وثائق، اجتماعات) اللازمة للحصول على معرفة الضرورية للقيام بمهمة المراجعة يهتم المراجع بـ:

1. **فهم تنظيم الوحدة بشكل دقيق**: ويتعلق الأمر بتنظيم الأفراد، تكوينهم، تقسيم العمل، إلى جانب كل العناصر العددية التي تتعلق بتنظيم الوحدة من موازنات، النتائج، والاستثمارات... الخ.
2. **فهم الأهداف والمحيط**: يجب معرفة أهداف الوظيفة التي سيتم مراجعتها، نقاط الضعف، ونقاط القوة التي يعتمد عليها المسؤولون والمحيط الذي تنتمي إليه، بهدف الحصول على نظرة عامة عن الوحدة ومشاكلها.
3. **التعرف على التقنيات العمل المستخدمة**: بداية من لوحة القيادة وعناصرها إلى طرق وتقنيات التسيير التي تسمح للوحدة بأداء مهامها والرقابة الموجودة. (عيادي، المرجع السابق، صفحة 120)
4. **خطة التقارب**: Plan d'approche

هي وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط (الوظيفة، أو الإجراء) الخاضع للمراجعة إلى مجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة، ويتطلب وضع خطة التقارب في هذه المرحلة:

- تقسيم النشاط إلى أعمال أولية.
- الإشارة إلى الهدف والفائدة من الأعمال الأولية.

وتظهر خطة التقارب في الجدول من عمودين يبين الأعمال أو العمليات الأولية وأهدافها. ((عيادي، المرجع السابق، صفحة 120)

ج. التقرير التوجيهي:

يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية و نطاقها، يعرض الأهداف التي يسعى المراجع الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرف مواقع الخطر المحدد سابقا ضمن خطة التقارب، و التي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المراجعون بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة و الفروع التي ستخضع للمراجعة، و مجال العمل الجغرافي (مكان المهمة) وهذا التقرير للتشاور بين فريق المراجعة و الطرف الأخر لطالب لها.(صبح، ،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية ، 2007، صفحة 235)

ثانيا: مرحلة تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية:

في هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقا لمخطط المراجعة المعد مسبقا والموافق عليه من مدير المراجعة على أن يتم الاختيار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة في ملفات التدقيق، وتتم في ثلاث مراحل وهي:(صبح، تدقيق البيانات المالية ص245)

- اجتماع الافتتاح:

ويتم عقد اجتماع في مقرر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أول العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص.

- مخطط التنفيذ:

يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقا لمؤهلاتهم، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجع لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.

- العمل الميداني:

ويؤتي دور هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة، حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات والمقارناتوغيرها من تقنيات المراجعة من أجل جمع أدلة إثبات كافية وملائمة لتحقيق الأهداف المهمة وكشف عن أية مشاكل أو مخالفات قد تحدث، كما يجب على فريق المراجعة القيام بتوثيق كافة أعمالهم بأوراق عمل مؤيدة بمعلومات ثبوتية داعمة لها.

ثالثا: مرحلة التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية

تعتبر أخر خطوة من خطوات انجاز مهمة المراجعة الداخلية وتتمثلفي:(عيادي، المرجع السابق، الصفحات 123-124)

مشروع تقرير المراجعة:

يتم من خلال إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، مرتبة منطقيا حسب أهميتها ومرفقة بتخليص عن موضوع المشكل ويعرض الملاحظات، الأسباب، النتائجوالتوصيات، وبعد المصادقة على الملاحظات التي تعرضها هذه الوثيقة يتم التحضير للاجتماع النهائي.

- الاجتماع النهائي أو الإقفال:

يجتمع نفس المشتركين في الاجتماع الافتتاحي للاستماع إلى النتائج المتواصل إليها، ويجب إتباع الاجتماع خمسة مبادئ أساسية:

1. الكتاب المفتوح:

يتضمن ما قد تم عرضه والتعليق عليه من طرف المراجعين، ويجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت إلى تلك الملاحظات التي ذكرت في المشروع النهائي.

2. خط الانتظار:

يتم عرض نتائج المراجعة من مسؤول المباشر الذي ستتم معه المصادقة على النتائج، ولا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه.

3. الترتيب:

يتم عرض توصيات المراجعين حسب أهميتها انطلاقا من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق إبراز وتحليل المشاكل وتحليل العواقب.

4. مبدأ التدخل الفوري:

أي بمجرد تبليغ المراجع عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بالأعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة إلى ذلك في تقرير المراجعة.

5.مبدأ المعرفة المشتركة:

يجب التأكد من أن كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة وإلا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق إليها من قبل.

ث. التقرير النهائي:

يتم إعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية ويتم إرساله لأهم المسؤولية المعنيين والإدارة لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات التي تكشف خلال عملية المراجعة، ويجب أن يكون التقرير موضوعي وواضحوبنّاء، وأن يتم إعداده وتقديمه في تقديمه في الوقت المناسب. (نصر و شحاته، صفحة 521)

أوراق المراجعة:

ان أوراق العمل تشمل على كل الادلة التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لإظهار ما قام به من عمل، والطرقوالإجراءات التي اتبعها، والنتائج التي توصل اليها، ومنه يكون للمراجع الأساس الذي يستند عليه في اعداد التقرير والقوائم المالية.

وهذه المعلومات والبيانات تحفظ في ملفين هما:

- الملف الدائم
- الملف الجاري

وأهم ما يجب أن يحتويه الملف الدائم هي البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومن أهمها: اسم العميل وعناوينه المسجلة، ومصانعهوفروعه، نوع الشركة القانوني في تاريخ التأسيس وطبيعة النشاط، وبيان رأس المال والسنداتوملخص بالأصول الثابتة والحسابات الختامية لعدة سنوات سابقة وكذلك نسخة عن قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمرجع وعملية المراجعة. وأيضا قائمة بالسجلات والدفاتر الممسوكة وأنظمة المحاسبة المستعملة والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي.

أما الملف الجاري، فيحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للعام الحالي وكذلك يحتوي على:(محمد م.، 2007، الصفحات 57-58)

- ✓ نسخة من كتاب التعيين وأسماء المراجعين.
- ✓ صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمراجع.
- ✓ برنامج المراجعة للعام الحالي، والوقت التقديري.
- ✓ ميزان المراجعة، وتحليل المصروفات والإيرادات إلى عناصرها المختلفة.
- ✓ الموجودات والمطلوبات، واحتساب قيمتها وطريقة التثبت منها.
- ✓ ملخص بقيود التسوية وسجل الملاحظات.
- ✓ محاضر اجتماعات الهيئة العامة، ومحاضر الجرد (المخزون، النقدية).
- ✓ صور عن التقرير النهائي.

وفي بعض التقسيمات لأوراق عمل المراجع والملفات التي تكون معه هناك نوع ثالث من الملفات ويحتوي على برنامج المراجعة، حيث يبقيه في ملف منفصل وذلك من اجل تحسين التنسيق والتكامل في كافة أجزاء المراجعة.

المبحث الثالث: إجراءات ومعايير المراجعة الداخلية

من أجل تكوين رأي عما إذا كانت القوائم المالية لعملاء المراجعة توفر صورة صادقة عن المركز المالي، يجب على المراجعين تجميع وتقيم أدلة إثبات كافية وملائمة من خلال أداء عملية المراجعة.

ولا سيما الاستناد على معايير المراجعة الداخلية التي تعتبر نموذج يستخدم للحكم على مدى جودة العمل الذي يقوم به المراجع. وفي هذا المبحث سنتناول إجراءات أداء عملية المراجعة الداخلية والمعايير المتحكمة في ذلك.

المطلب الأول: إجراءات عمل المراجعة الداخلية

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها، فعل المراجع الداخلي أن يجيب على ثلاثة أسئلة وهي: (فتح رزق سوافري، سمير كمال محمد، و محمود مصطفى، 2002، صفحة 70)

- ✓ ماذا يجب عليه أن يقوم بمراجعته؟
- ✓ لأي غرض تتم المراجعة؟

بداية يجب على المراجع مراجعة ذلك الجزء من نظام الرقابة الذي يحقق أفضل منفعة مقابل التكلفة التي يتم تحملها، وتتضمن تلك التكلفة وقت فريق المراجعة وما يتعلق به من تكلفة.

وعلى الرغم من أن تكلفة القيام بعملية المراجعة تعتبر من العوامل التي يأخذها المراجع بعين الاعتبار، إلا أن العامل الأساسي الذي يحكم توزيع الموارد التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية هو مخاطر الفشل في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف الرقابة الداخلية، ويمكن تصنيف تلك المخاطر تبعا للأهداف الخمسة (05) للرقابة الإدارية على النحو التالي:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
- الفشل في إتباع السياسات، والخطط، الإجراءات والقوانين.
- ضياع الأصول.
- الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفء للموارد.
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

إن تحديد وقت عملية المراجعة يتوقف على قيام المراجع بتحديد حجم المخاطر القائمة، ولتحقيق ذلك فقد يقوم بدراسة التنظيم ككل وتقدير المخاطر النسبية التي تتعلق بالأنشطة المختلفة، ثم يقوم بترتيب تلك الأنشطة بحسب المستويات النسبية للمخاطر بحيث يتم فحص الأنشطة التي تنطوي على مخاطرة أكبر أولا، ثم يقوم المراجع بوضع إستراتيجية المراجعة وخطة تكون ملائمة يأخذ بعين الاعتبار عند وضعها:

- دراسة هيكل المؤسسة.
- دراسة الأنظمة الإدارية والمالية في المؤسسة.
- الوقت اللازم لتنفيذ الخطة.

وبعد وضع البرنامج الذي يراه كافي لإتمام عملية المراجعة يقبل على مباشرة عملية المراجعة والتي تتلخص أركانها فيما يلي: (محمد ا.، المرجع السابق، صفحة 144)

أولا: الفحص والتدقيق:

يعتبر الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان المراجعة الداخلية والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

- ✓ الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا.
- ✓ التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن
- ✓ مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الرئيسية في المراجعة.

ويمتد الفحص والتدقيق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المؤسسة، حيث أن الإدارة تعتمد إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في التقارير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات التي تكون سليمة إلا إذا كانت التقارير صحيحة.

إن الهدف من الفحص والتدقيق يتمثل في التأكد من مدى صحة البيانات والعمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية، وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.(كاروس احمد، المرجع السابق، صفحة 79)

ثانيا: التحليل:

ويقصد بهذا العنصر في عملية الفحص الانتقائي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلاتوالتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها، ويستخدم المراجع الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية التحليل هذه، منها أدوات التحليل المالي والمقارناتوإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المنشأة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى الشركة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

ثالثا: الالتزام

يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداءوتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال، وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر

منعناصر المراجعة الداخلية فمن حق المراجع أن يستعين عند الحاجة ببعض القوانين في المنشأة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها. (السيد محمد سرايا، صفحة 145)

رابعا: التقييم:

إن عملية الفحص والتحليل ينتج من خلالها للمراجع الداخلي مقدرة الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه مما ينعكس على التقرير الشخصي الموضح لمدى كفاية وفعاليةواقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المؤسسة وما لديها من تسهيلات وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره إذ يقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلوماتوتقصي الحقائق وبالاستعانة بآراء المسؤولين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.(أحمد، صفحة 79)

خامسا: التقرير

يبرز التقرير الذي يقدمه المراجع الداخلي آراء فنية حول المشكلة وأهميتهاوطريقة معالجتها وما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات. كما يفضل عرض التقرير على المسؤول على النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور وتتبلورقدرة المراجع الداخلي على العرض الواعي والواضح لما قام به من فحص وتقصي(كاروس أحمد، صفحة 80)

المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية

تعتبر معايير المراجعة الداخلية من الإصدارات الرسمية لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين والتي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة.

أولا: قائمة معايير المراجعة الداخلية:

فالهدف من وضع هذه المعايير تتمثل في:

- إزالة الغموض حول دور ومسؤولية المراجعة الداخلية، ذلك بتحديد مجال تدخلها وممارستها.

- تحديد مسؤولية وسلطة المراجعة الداخلية بالمؤسسة.
- وضع قوانين تنظيمية وتشغيلية لمصلحة المراجعة الداخلية.
- ترويج المراجعة الداخلية، ذلك بتطوير خبرة معترف بها، خاصة إذا علمنا أن المراجعين الداخليين مرتبطين بالمراجعين الخارجيين، ولم يحظوا باعتراف مثلهم، لذلك وضعت معايير لتحديد شروط ممارسة مهنية المراجعة الداخلية.

وتتمثل في المعايير الخمسة التالية: (لطفي شعبان، صفحة 73)

- المعيار رقم 100: استقلالية المراجع الداخلي.
- المعيار رقم 200: الكفاءة المهنية للمراجعة الداخلية.
- المعيار رقم 300: مجال عمل المراجعة الداخلية.
- المعيار رقم 400: أداء العمل في المراجعة الداخلية.
- المعيار رقم 500: إدارة قسم المراجعة الداخلية.

وسوف نعرض ملخص عن معايير الممارسة لمهنة المراجعة الداخلية.

أ. **المعيار رقم 100 الاستقلالية**: يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون بالاستقلال عن الأنشطة التي يراجعونها ويتضمن هذا المعيار جانبين أساسين.

1: **المعيار رقم 110 الموقع التنظيمي**:

يجب أن تحتل إدارة المراجعة الداخلية موقعا تنظيميا يسمح لها بإنجاز مسؤوليات المراجعة على نحو كاف. وذلك من حيث:

- المستوى الإداري التابع له المراجع.
- الجهة التي يقدم لها تقرير المراجعة.
- سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع.
- حديد احتياجات قسم المراجعة الداخلية من الأفراد ومن الأموال أو الأدوات المختلفة ويتم ذلك سنويا.

2: **المعيار رقم 120 الموضوعية**:

يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عمليات المراجعة على نحو موضوعي أي الواقعية في الحكم على المراجعة من خلال:

- تحديد اختصاصات العاملين في قسم الخاص بالمراجعة الداخلية.
- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل القسم.
- تغييروتبديل المهام بين أعضاء القسم من وقت إلى آخر.
- عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى.
- عدم قيام أفراد تم تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم المراجعة الداخلية بمراجعة سبق غيرهم القيام بها.

- مراجعة نتائج المراجعة قبل قراءة التقرير. (عيادي محمد لمين، صفحة 115)

ب. **المعيار رقم 200 الكفاءة المهنية:** يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عملهم بكفاءة وعناية مهنية معتادة ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:

1. المعيار **رقم 210 العاملون:**

يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا على تمتع المراجعين بالكفاءة المهنية والتعليم بما يتلاءم مع عمليات المراجعة التي يتم القيام بها.

2. **المعيار رقم 220 المهارات والتدريب:**

يجب أن يحصل العاملون على جوانب المهارات والتدريبضروري لتحمل مسؤوليات القيام بالمراجعة.

3. **المعيار رقم 230 الإشراف:**

يجب تأكيدوجودإشراف ملائم على عمليات المراجعة.

4. **المعيار رقم 240 الالتزام معايير السلوك:**

يجب أن يعمل المراجعون الداخليون بما يتفق مع معايير السلوك المهني.

5. **المعيار رقم 260 : العلاقات و الاتصالات الإنسانية:**

يجب توفر مهارات التعامل مع الأفراد والاتصال الفعال (عيادي،، المرجع السابق، ص216)

ت. **الرقم 300 مجال العمل:** يجب أن يشمل مجال المراجعة الداخلية اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة، وجود الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تخصيصها.

1. **المعيار رقم 310 مدي الاعتماد و أمانة المعلومات:**

يجب أن يفحص المراجعون الداخليون مدى الاعتماد على أمانة المعلمات المالية والمعلومات الخاصة بالتشغيل والوسائل التي تم استخدامها في تعريف، القياس، للتبويب، والتقرير عن هذه المعلومات.

2. **المعيار رقم 320 : الالتزام بالسياسات، الخطط ، الإجراءات القوانين، القواعد التنظيمية:**

يجب فحص النظم التي وضعها للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءاتوالقوانين التي لها أثر معنوي على العمليات التشغيلية والتقاريروتحديد إذا كانت المنظمة قد التزمت بها.

3. **المعيار رقم 330 حماية الأصول:**

يجب فحص وسائل حماية الأصول والتحقق على نحو ملائم من وجود هذه الأصول.

ث. **المعيار رقم 400 أداء العمل في المراجعة:** يجب أن يشمل عمل المراجع تخطيط المراجع، فحص وتقييم المعلومات، توصيل النتائج والمتابعة.

1. **المعيار رقم 410 تخطيط المراجعة:**يجب أن يقوم المراجعون بتخطيط كل عملية مراجعة.
2. **المعيار رقم 420 فحص و تقييم المعلومات:** يجب تجميع و تحليل و تفسير و توثيق المعلومات لتدعيم النتائج المراجعة.
3. **المعيار رقم 440 المتابعة:**يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بالتأكد من أن التصرف الملائم قد تم القيام به حيال نتائج المراجعة التي تم التقرير عنها.

ج. **المعيار رقم 500 عملية الإدارة بإدارة المراجعة الداخلية:** يجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإدارة مناسبة المراجعة الداخلية.

1. **المعيار رقم 510 : الغرض، السلطة و المسؤولية:**

يجب أن يتوافر لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية قائمة بالغرض من السلطة والمسؤولية في إدارة المراجعة الداخلية.

2. **المعيار رقم 520 التخطيط:**

يجب أن يضع مدير إدارة المراجع الداخلية الخطط التي يتم من خلالها القيام بمسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية.

3. **المعيار رقم 530 السياسات و الإجراءات:**

يجب أن يوفر إدارة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات مكتوبة تمثيل دليلا لهيئات العاملين.

4. **المعيار رقم 540 إدارة و تنمية الأفراد:**

يجب وضع برنامج لاختبار وتنمية الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.

5. المعيار **رقم 550 المراجعون الخارجيون:**

يجب تنسيق بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية

6. المعيار **رقم 560 تأكيد الجودة:**

يجب أن يضع مدير المراجعة الداخلية ويحافظ على برنامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة المراجعة الداخلية. (عيادي،، المرجع السابق، ص 116-117)

ثانيا: قواعد السلوك المهني:

هي وثيقة تلخص المبادئ التي يجب أن يلتزم بها المراجع الداخلي لتفادي الإضرار بمهمته، وهي تطرح كواجهة مع الضمير بحيث التطبيق في المؤسسة يتطلب احترام هذه القواعد، وفي هذه الحالة فان معهد المراجعين الداخليين يوصي دائما بطريقة الصارمة، ويؤدي عدم احترام هذه التعليمات إلى عقوبة (الطرد من المعهد) واختيار الصرامة يشكل شرف المعهد ومن أهم القواعد التي ينص عليها: (عيادي، المرجع السابق، ص 118)

- يجب أن يتسم المراجعون الداخليون بالأمانة، والموضوعيةوالحرص في أداء واجبهم ومسؤولياتهم.
- يجب أن يتسم المراجعون الداخليون بالإخلاص اتجاه التنظيم الذي يعملون فيه، ويجبأن لا يكونوا–على علم– جزءا من أي نشاط غير قانوني أو غير ملائم.
- يجب ألا يكونوا، مهما كان الحال، منخرطين في أي عمل أو نشاط يؤدي إلى الإساءة إلى المراجعة الداخلية وإلى التنظيم العاملين فيه.
- يجب ألا يقوم المراجعون الداخليون إلا بالأعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية.
- يجب أن يستخدم المراجعون الداخليون الوسائل المناسبة بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- يجب أن يكون المراجعون الداخليون أمناء على المعلومات التي يتحصلون عليها خلال عملية المراجعة وعدم استخدم معلومات سرية أو خاصة بالتنظيم لتحقيق مكاسب خاصة أو أي صورة تخالف القوانين أو تضر بمصلحة التنظيم.
- يجب على المراجعين الداخليين، عند إعداد التقارير عن نتائج أعمالهم الكشف عن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة لهم، والتي إذا لم يتم الكشف عنها سوف تؤدي إلى تقارير مضللة عن العمليات محل المراجعة نتيجة التغطية عن ممارسات غير قانونية.
- يجب على المراجعين الداخليين السعي دائما وبصفة مستمرة لتحسين كفاءاتهم وفعالياتهموجودة الخدمات التي يقدمونها.
- يجب على المراجعين الداخليين (في ممارستهم للمهنة) الالتزام بضرورة الحفاظ على المعايير العالية للتأهيل والأخلاقوالكرامةوالتي يضعها معهد المراجعين الداخليين.

المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية والرقابة الداخلية:

يمكن العلاقة القائمة بين المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية بالاعتماد على معيارين هما هدف المراجع من عملية المراقبة التي سيقوم بها وموقعه من المؤسسة أي الصلة التي تربطه بها بمعنى آخر هل على المراجع أن يكون أجيرا في المؤسسة (داخليا) أم عليه أن يكون خارجيا عنها أم أنه ليس هناك ضرورة لذلك أحيانا.(محمد بوتين، 2003، صفحة 17)

المطلب الأول: المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

لكل نشاط قواعده ومنهجيته، ولنظام المراقبة الداخلية في المؤسسة شروط مثالية ينبغي توفرها، كما للنظام المحاسبي السليم شروط قصد إعداد القوائم المحاسبية. كما للمراجعة سواء كانت داخلية أم خارجية شروط يجب إتباعها في مراقبة مختلف الوظائف وتدقيق الحسابات. وعليه، فان مراعاة كل ذلك سينعكس ايجابيا على مدى صدق المعلومات المحاسبية وسيزيد درجة الاعتماد عليها قوة.

إن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية متكاملتان، إذ تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأول فتسهل أو تصعب مهمة المراجع الخارجي بمدى جودة أو عدم جودة نظام المراقبةالداخلية ومدى جدية وكفاءة الساهرين على مدى تطبيقه، والمراجعة الخارجية مكمل لا بد منه للمراجعة الداخلية لما لاستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي. بتعبير آخر، أن القيام بالمهمة على ما

يرام كمحترف من طرف الخارجي، والشعور المهني المراجع الداخلي ويقينه بأن الكل يراقب ومراقبوحرصه الدائم من جهته على تفادي بل القضاء على النقائص والانحرافات التي ما فتئ يقف عليها المراجع الخارجي، يؤدي ما في ذلك شك، إلى تحسين التسيير وبالتالي إنجاح المؤسسة وازدهارها. والتأكد من النتائج المباشرة وغير المباشرة لتكامل المراجعين.(محمد بوتين، المرجع السابق، الصفحات 21-24)

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية.

الرقابة الداخلية تعتبر نظام شامل لكل مستويات المؤسسة، وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة الجزئية المتكاملة التي تعمل على تحقيق أهداف النظام. فمن القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية ألا يقوم شخص واحد بإنجاز كل المراحل المتعلقة لعملية واحدة (مثل عملية شراء أو عملية بيع) من أولها إلى آخرها. فهذه العملية من بدايتها إلى نهايتها تتكون من مراحل إذا قام بها شخص واحد فإنها تعوض العملية لفرص من التلاعب(الفتاح و سريا، 1998، صفحة 130)

إن المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية كلا المفهومين متكاملين حيث يشتركان في أن أهدافها إدارية ومالية على حد سواء، حيث أن نظام الرقابة يسعى إلى السيطرة على القواعد والإجراءات في المؤسسة، أما المراجعة الداخلية في آلية وظيفتها التحقق من عمل نظام الرقابة الداخلي. (لويزة بهاز، حورية عجيلة، و صفية مصطفى، صفحة 33)

وعليه، وفي ظل الإصلاحات الحالية والتغييرات المستقبلية التي ستواجه المؤسسة، لا بد من إدخال تغييرات عميقة في التنظيم وأنظمة المراقبة الداخلية، وإعطاء المراجعة بأنواعها المكان اللائق بها. وهذا من أجل التطور والقدرة على مواجهة المنافسة الحادة والعمل على البقاء، على الأقل في ظل محيط اليوم.(محمد بوتين، المرجع السابق، صفحة 24)

خلاصة الفصل :

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري للمراجعة الداخلية نستنتج أن المراجعة الداخلية وظيفة داخلية تابعة للمؤسسة تقوم بنشاط مستقل، ففي أي مؤسسة منظمة تنظيما جيدا لابد من توافر طرق وأدواتللتأكد من أداء العمل التنفيذي الصحيح.

ولابد على المراجع أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك فاحترام المعايير يسهل للمراجع القيام بمهمته للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية المؤسسة الحقيقية إضافة إلى أهمية المراجعة الداخلية في متابعة البيانات المحاسبية والمالية على مدار السنة المالية.

ويعتمد المراجع أثناء تأديته لمهامه على عناصر تنفيذ المراجعة الداخلية التي تزيد من دقة ومصداقية رأي المراجع حول القوائم المالية، كما أن هذه العناصر التي يعتمدها المراجع الداخلي تساهم في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بشكل سريع.

الفصل الثاني

الإطار النظري للكشوف المالية وفق SCF

تمهيد:

تعتبر الكشوف المالية الوسيلة الأساسية لترجمة وضعية نشاط المؤسسة بحيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، كما يمكن لهذه المعلومات أن تقيس التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المراجعة، كما تعتبر أيضا محصلة النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال السنة المالية التي تتعلق بها الكشوف المالية، وكذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية.

ولا بد من أن تكون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية ذات جودة عالية التلبية حاجات مستخدميها، ولهذا زاد اهتمام بالمراجعة الداخلية وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية من أجل المساعدة في إعداد الكشوف المالية صادقة خالية من الأخطاء والتحريفات.

ولمعالجة هذا الموضوع الذي اعتبرناه كإطار نظري والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم الفصل إلى أربعة (04) مباحث كالتالي:

المبحث الاول: مفاهيم حول كشوف القوائم المالية وفق SCF.

المبحث الثاني: عرض ومستخدمو القوائم المالية وفق.SCF

المبحث الثالث: أهمية المراجعة الداخلية في كشوف القوائم المالية.

المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالقائم المالية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الكشوف المالية وفق SCF

تعتبر الكشوف المالية وسيلة الاتصال الرئيسية للمنشأة مع الأطراف الخارجية المختلفة وأيضا في تحديد مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة، وقد عرفتها لجنة إجراءات المراجعة بأنها تلك القوائم التي يتم إعدادها لكي تظهر المركز المالي ونتيجة العمليات مؤسسة معينة، وتتكون عادة من الميزانية وقوائم الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات حقوق الملكية.

المطلب الأول: تعريف وأهداف الكشوف المالية:

تمثل القوائم المالية بأنها المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تلخص كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة، ومن هذا المنطق يتضح جليا أن الكشوف المالية يمكن اعتبارها مرآة عاكسة لنشاطات المؤسسة حيث تعطي صورة حقيقية عن المؤسسة.

اولا: تعريف الكشوف المالية:

إن إعداد الكشوف المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها ظروفا اجتماعية واقتصاديةوقانونية مختلفة، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة القوائم المالية مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية.(طارق عبد العال حماد، 2005،، صفحة 79).

التعريف 1: هي ناتج نهائي والأساسي في أي وحدة اقتصادية، ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة جراء معالجات على البيانات لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة لكافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ قرارات مختلفة.(السيد عطاالله السيد، صفحة 191).

التعريف 2: تعبر القوائم المالية عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين، كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة خلال فترة زمنية محددة،وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء الوحدة وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه. (الحيالي،، 2007،، صفحة 79)

التعريف 3: تعرف الكشوف المالية بأنها مجموعة كاملة من الحسابات تهدف لتقديم معلومات عن الوظيفة والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كمل تمثل الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تعكس الأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة، حيث أنها تمثل ناتج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معنية(هلايلي، 2021، صفحة 308).

وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط المؤسسة، وتلتزم المؤسسات بإعداد أربعة (04) قوائم مالية أساسية: (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية).

وحسب التشريع المحاسبي، فقد تطرق الفصل الرابع من القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل: 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى التطرق وشرح القوائم المالية وذلك من خلال المواد التالية: (قانون رقم 07-11، صفحة 5)

المادة 25: تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

يحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.

المادة 26: يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان وناجعتهوكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن المعاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه

المادة 27: تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.

المادة 28: تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية.

ثانيا: أهداف الكشوف المالية

إن الهدف الرئيسي من إصدار القوائم المالية يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، ونتائج الأعمال والتغيرات

في المركز المالي من اجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم (سيد عطاالله السيد، صفحة 191).

وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية للمشروع وتحديدربحيتهوتحديد التوقعات المستقبلية للمشروع في مجال المركز المالي والربحية. وتهتم كثير من الجهات بالحصول على تلك القوائم المالية مثال ذلك الإدارة والمستثمرين(الملاك) والعملاءوالعمال.

كما تهتم كثير من الجهات الحكومية بالحصول على تلك القوائم واستخدامها مثال ذلك مصلحة الضرائب، وأجهزة الرقابة الحكومية (وزارة مالية- والجهات المركزي للمحاسبات)، كما تهتم بورصات الأوراق المالية بالحصول على تلك القوائم في حالات تؤثر في تحديد مبادئ التي تعد تلك القوائم(أحمد قايد نور الدين، 2003، صفحة 21).

وعليه نذكر بعض أهداف القوائم المالية:

- ✓ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداءوالتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- ✓ إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية الأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

✓ تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها(طارق عبد العال حماد، (المرجع السابق)، صفحة 85)

ويمكن توضيح أهداف القوائم المالية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أهداف القائم المالية

الوضعية المالية	الأداء	تغيرات الأموال الخاصة	معلومات أخرى	تغير الوضعية المالية
• قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات الخزينة. • تقييم حاجة المؤسسة إلى قروض مستقبلية و توزيع تدفقات الخزينة. • قياس قدرة المؤسسة على احترام التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق	• قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات الخزينة اعتمادا على الموارد الموجودة . • إعداد أحكام حول مدى الفاعلية اللازمة التي ينبغي توفرها حتى تستطيع المؤسسة توظيف موارد إضافية	• اخذ نظرة حول النشاطات، التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، خلال الدورة. • أخذ نظرة حول قدرة المؤسسة على تحقيق مداخيل نقدية، و شبه نقدية، وتحديد حاجة المؤسسة إلى استعمال التدفقات.	• تقديم تحليلا لحركات التي يؤثر على الأموال الخاصة.	• إعطاء معلومات حول العناصر المقيدة و غير المقيدة في القوائم المالية.
الميزانية	حساب النتيجة	جدول تدفقات الخزينة	جدول تغير الأموال الخاصة	الملاحق

المصدر: (زين عبد المالك، 2015، صفحة 25)

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الكشوف المالية

لقد برزت أهمية إعداد القوائم المالية لمساعدة مستخدميها من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، من خلال ما تحتويه من معلومات جيدةوتخلو من التحريف.

وفي هذا السياق حدد مجلس معايير المحاسبية الدولية خصائص تجعل من المعلومات المالية المعروضة مفيدة للمستخدمين

اولا: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها ك الآتي:

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- ✓ فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء البنوك...، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.
- ✓ أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداة الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.
- ✓ وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.(بدوي الياس، 2012،، صفحة 61).

ثانيا: خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في:

- ✓ **القابلية للفهم:**

ويعني إظهارها (القوائم المالية) بغرض الفهم المباشرة من قبل المستخدمين، أي بمستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبيةوإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ومن ناحية أخرى تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد. (كمال عجوة، صفحة 20)

- ✓ **الملائمة:**

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرةوالمستقبلية أو عندما تؤكد

أو تصحح تقييما تحكم الماضية.(عجوة و حماد، صفحة 21)

- ✓ **الموثوقية:**

وتكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها. وتتضمن الصفات الفرعية التالية:

- يجب أن تتمثل بتمثيل صادق بحيث تكون المعلومات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة صادقة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.
- يجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتهاوليس الاكتفاء بشكل القانوني.
- يجب أن تكون محايدة، أي البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.
- وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية ومبالغ فيها لأن هذا يؤدي إلى جعل القوائم المالية محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.
- يجب أن تكون المعلومات المعروضة كاملة غير منقوصة في القوائم المالية، بعدم الحذف أو انعدام أي جزء منها سواء كان من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى. (بدوي الياس، المرجع السابق، صفحة 40)

✓ **قابلية للمقارنة:**

وتفي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة أخرى لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معنية بقوائم مؤسسات أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية باتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي المؤسسة غير ذلك، مما يجبر المؤسسة الإفصاح عن كافة السياسات والطرقوالبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، حتى تتم المقارنة بصدق.(بدوي الياس، المرجع السابق، صفحة 40)

✓ **التمثيل الصادق:** لكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها. لأن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره (محمد كمال عجوة و طارق عبد العال حماد، صفحة 23)

المبحث الثاني: عرض ومستخدمو الكشوف المالية وفق SCF

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم، ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيهن ظروف اجتماعية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات القانونية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

يساعد النظام المحاسبي المالي على إعداد القوائم المالية التي تعتبر المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وسنتناول في هذا المطلب أنواع القوائم المالية.

اولا: قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعرف الميزانية على أنها كشف يحتوي على أسماء الحسابات وقيمهاوبيان ما تمتلكه المؤسسة من موجودات وما عليها من التزامات في تاريخ إعدادها. ويتم عادة إعدادها بصورة رسمية كل سنة مالية لفترات مالية أقل من سنة ميلادية كالقوائم المالية ربع السنوية والقوائم المالية نصف السنوية، وتعرف الأشياء التي تمتلكها باسم الأصول أو الموجودات وتعرف الالتزامات التي على المؤسسة باسم الالتزامات أو الخصوم أو المطلوبات وحقوق الملكية. (محمد تيسير الرجبي، 2014، صفحة 28)تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية حيث تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزاماتوحقوق الملكية في تاريخ معين التي تقوم المنشأة بإعدادها من أجل تبيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تضمن مالها من حقوق وما عليها من التزامات، وللتعرف أيضا على مدى مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع وعلى تمويلها الذاتي وبالقوانينوالتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية. (مايده محمد فيصل، 2017، صفحة 107)

أ- إذن وطبقال (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية. إن هذا التصنيف يختلف عن التصنيف الذي كان متبع في المخطط المحاسبي لسنة 1975م، حيث كانت الأصول تصنف تبعا لطبيعتها (عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، صفحة 10)

- **تحليل مكونات المركز المالي:**

حسب القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبةومحتوى الكشوف المالية وعرضهاوكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والتي خصص لها الفصل الثاني تحت عنوان الميزانية:(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 23)

المادة 1.220: تصنف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

❖ في الأصول:

[التثبيتات المعنوية- التثبيتات العينية- الاهتلاكات- المساهمات- الأصول المالية- المخزونات أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) - الزبائن والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) - خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية].

❖ في الخصوم:

[رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطاتوالنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة – الموردين والدائنون الآخرون- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) - المرصودات للأعباء وللخصومالمماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) - خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية].

- **الأصول:**

تعرف الأصول في النظام المحاسبي المالي: " إن المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام (ن.م.م) عرفت الأصول كالتالي: " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية"

أما المادة 21 من المرسوم السابق الذكر فهي تبين تصنيف الأصول إلى:(عبد الرحمان عطية، المرجع السابق، صفحة 11)

أصول غير جارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الأصول تشمل:

الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وهي الأصول المعنوية مثل (برامجالإعلام الآلي، والمحل التجاري..) والأصول العينية (مثل المباني والمعدات...).

الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

- الأصول الجاري: وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شرائها بهدف بيعها خلال اثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات(عبد الرحمان عطية، المرجع السابق، صفحة 11)

- **الخصوم:**

الخصم هو التزام حالي للكيان ناشئ عن أحداث سابقة والذي تؤدي تسويته إلى التخلي عن موارد تتجسد فيها منافع اقتصادية وبالتالي فالخصوم تتميز بما يلي:

- التزامات حالية.
- تنشأ الخصوم عن أحداث سابقة.
- تسوى باستعمال موارد ذات منافع اقتصادية، والخصوم عادة تتمثل في الديون.

وتنقسم الخصوم إلى قسمين الخصوم الجارية كما يلي:(رحيش سعيدة، صفحة 31).

1. الخصوم الجارية (المتداولة): وهي الالتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- يتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة.
- تستحق خلال 12 شهرا.
- يتم تحملها لأغراض المتاجرة.
- لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية

وتتكون الخصوم الجارية من:

- الخصم الدائن: وهي ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة حصولها على البضائع والخدمات بأجل وتضم الدائنين (الموردين) وأوراق الدفع.
- القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من الأفراد أو المؤسسات وتسدد خلال فترة مالية واحدة.
- الجزء المستحق من القروض طويلة لأجل: وهي المبالغ التي يستحق سدادها خلال فترة مالية واحدة أو أقل وهي الجزء من الالتزامات طويلة الأجل كما هو الحال في السندات على دفعات متساوية.

2. الخصوم غير الجارية (غير المتداولة): هي الالتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة.
- لا تستحق خلال 12 شهرا.
- لا يتم تحملها لأغراض المتاجرة.
- الالتزامات التي قد يكون للمنشأة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا.
- الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويلية بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهرا، ويطلق عليها أحيانا الالتزامات طويلة الأجل(مايدةمحمد، صفحة 108).

3. حقوق الملكية (الأموال الخاصة):

وهي مصدر التمويل الداخلي في المؤسسة وتعرف بصافي الأصول وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات وتشمل بشكل أساسي:

- رأس المال: يتشكل من نوعين من الأسهم عادية وممتازة.
- الأرباح المحتجزة: تمثل رأس المال المكتسب بالمؤسسة حيث تشكل الإيرادات المتحقق من العمليات مصدرا رئيسيا لها.

- الاحتياطات: وهي شكل من أشكال تخصيص الأرباح وتشمل الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية واحتياطات التوسع أو الطوارئ(رحيش سعيدة، (المرجع السابق)،، صفحة 32)

الجدول رقم (2): عرض نموذج لقائمة الميزانية – قسم الأصول–:

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك N	صافي N	صافي N–1
–أصول غير جارية:					
–فارق بين الاقتناء– المنتوج الايجابي أو السلبي. –التثبيتات المعنوية. –التثبيتات العينية. – أراضي. – مباني. –تثبيتات عينية أخرى. –تثبيتات ممنوح امتيازها. –تثبيتات يجري انجازها. –تثبيتات مالية. –سندات موضوعية موقع معادلة. –مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها. –سندات أخرى مثبتة. –قروض و أصول مالية أخرى غير جارية. –ضرائب مؤجلة على الأصل.					
مجموع الأصل غير الجاري					
–أصول جارية: –مخزونات و منتجات قيد التنفيذ. –حسابات دائنة و استخدامات مماثلة. –الزبائن. –المدينون الآخرون. –الضرائب و ما شابهها. –حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة. –الموجودات و ما شابهها. –الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى. –الخزينة.					
مجموع الأصول الجارية.					
مجموع العام للأصول					

المصدر: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 28)

الجدول رقم (3): عرض نموذج لقائمة الميزانية – قسم الخصوم–:

السنة المالية المقفلة في ....

الأصول	ملاحظة	N	N–1
- **رؤوس الأموال الخاصة:**			
- – رأس مال تم إصداره. - رأس مال غير مستعان به. - علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة (1). - فوارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة (1). - نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)). - رؤوس الأموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد..			
- **حصة الشركة المدمجة (1).**			
- **حصة ذوي الأقلية (1).**			
- **المجموع (1).**			
- **الخصوم غير الجارية:**			
- قروض وديون مالية. - ضرائب (مؤجلةومرصود لها). - ديون أخرى غير جارية. - مؤوناتومنتجات ثابتة مسبقا.			
- **مجموع الخصوم غير الجارية (2).**			
- **الخصوم الجارية:**			
- مرددون وحسابات ملحقة. - ضرائب. - ديون أخرى. - خزينة سلبية.			
- **مجموع الخصوم الجارية (3)**			
- **مجموع عام للخصوم**			

المصدر:(الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 29)

ثانيا: جدول حساباتالنتائج (قائمة الدخل)

يتم إعداد قائمة الدخل عن فترة زمنية معنية (عادة سنة) أو ربع سنة بغرض تحديد نتيجة عمليات أو نشاط المشروع من صافي الربح أو صافي خسارة وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات التي تخص الفترة بالمصروفات التي تخص نفس الفترة(شحاته و نصر، 2015، صفحة 320).

وتهدف قائمة الدخل إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيتودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.(مايدةمحمد، صفحة 112)

أ. محتوى جدول حسابات النتائج:

1- الإيرادات: وهو تدفقات أو تحسينات أخرى لموجودات الكيان أو تسويات متطلباته خلال فترة من تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو غيرها من الأنشطة التي تشكل العمليات الرئيسية أو المركزية المستمرة للكيان مثل: المبيعات والرسوموالفوائدوأرباح الأسهم والإيجارات، وتمثل الإيرادات التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة (أو ما يعادلها) التي تحدث على شكل نتيجة لأنشطة التشغيل الأساسية المستمرة للشركة، وبالتالي فان الإيرادات هي القياس من انجازات الأنشطة التشغيلية خلال الفترة المحاسبية. (الموسوي, ، بشرى حسن محمد التوبي، ، و عقيل دخيل الأعاجيبي، 2015، صفحة 54)

2- النفقات: وهي التدفقات الخارجة أو غيرها من استخدام الموجودات أو متكبدة المطلوبات خلال الفترة من تسليم أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو القيام بأنشطة أخرى التي تشكل العمليات الرئيسية أو المركزية المستمرة للكيان مثل: تكلفة البضائع المباعة والاستهلاكوالفوائدوالإيجاروالرواتبوالأجوروالضرائب، ولتحديد الدخل المتعلق بالعمليات الرئيسية للشركة أثناء الفترة المحاسبية، يتم الاعتراف بالنفقات ومقارنتها بالإيرادات، فقد حددت FASBثلاثة مبادئ للتعرف على النفقات بشكل صحيح، وهي كالآتي:

- ✓ رابطة السبب والنتيجة:

إدراج بعض التكاليف كمصروفات على أساس ارتباط مباشرة مفترض مع إيرادات محددة.

- ✓ التخصص المنهجي والعقلاني:

يتم الاعتراف ببعض التكاليف كمصروفات بشكل خاص خلال فترة المحاسبة على أساس تخصيص منهجي وعقلاني بين الفترات التي يتم تقديم الفوائد.

- ✓ الاعتراف الفوري:

يتم إدراج بعض التكاليف كمصروفات في المحاسبة للفترة الحالية، لأن التكاليف المتكبدة خلال الفترة لا توفر

أي تمييز للفوائد المستقبلية. (التوبي و اخرون، صفحة 56)

3- الـنواتج: تتمثل النتائج في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن مختلف نشاطات وعمليات المؤسسة والمصاريفوالأعباء التي استنفذتها هذه العمليات، أي هي عبارة عن الربح أو الخسارة الناتج عن كل عملية من علميات المؤسسة. (بدوي، المرجع السابق، صفحة 46)

وهناك معلومات يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج وهي: (بدوي، المرجع السابق، ، صفحة 47) تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسطية.

- نواتج الأنشطة العادية.
- النواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوموالمدفوعات المماثلة.
- مخصصات الاهتلاكاتوانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية وغيرالمادية.
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء.
- نتائج الأنشطة العادية.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

والشكل التالي يعتبر نموذج لجدول حسابات النتائج الذي يجب على المؤسسة أن تعدى قصة تقديم معلومات مالية الذي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (04): حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة

البيان	المبالغ
- المبيعات والمنتوجات الملحقة - الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال	
1- إنتاج السنة المالية	
- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية الخارجيةوالاستهلاكات الأخرى	
2- استهلاكات السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
- أعباء المستخدمين. - الضرائب والرسوموالمدفوعات المماثلة.	
4- إجمالي فائض الاستغلال	
- المنتوجات العملياتية الأخرى. - الأعباء العملياتية الأخرى. - المخصصات الاهتلاكاتو المؤوناتوخسائر القيمة. - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.	
5- النتيجة العملياتية	
- المنتوجات المالية - الأعباء المالية.	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. - الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع المنتوجات الأنشطة العادية	
مجموع الأعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
- عناصر غير عادية – منتوجات- - عناصر غير عادية – أعباء-	

9- النتيجة غير العادية	
10- صافي النتيجة السنة المالية	

المصدر (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009)

الجدول رقم (05): حسابات النتائج (الدخل) حسب الوظيفة.

البيان	ملاحظة	N	N-1
- رقم الأعمال.			

- كلفة المبيعات. - **هامش الربح الإجمالي** - منتجات أخرى عملياتية. - التكاليف التجارية. - الأعباء الإدارية. - أعباء أخرى عملياتية. - **النتيجة العملياتية** - تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) - منتوجات مالية - الأعباء المالية - **النتيجة العادية قبل الضريبة** - الضرائب الواجبة على النتائج العادية - الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) - **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** - الأعباء غير عادية - المنتوجات غير العادية - **النتيجة الصافية للسنة المالية** - حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) - منها حصة ذوي الأقلية (1) - حصة المجمع (1)			

المصدر: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 31)

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

يتناول معيار المحاسبة الدولي السابع (I A S 7) " قائمة التدفقات النقدية " متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية يهدف إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة هذا الجدول

هذه القائمة تمكن من تحدي المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة.

وخلاصة القول تعتبر قائمة التدفقات النقدية لوحة قيادة في يد القمة الإستراتيجية للمؤسسة، تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. (الياس، المرجع السابق، صفحة 49)

✓ محتوى التدفقات النقدية:

يصنف المعيار المحاسبي الدولي (I A S 7) التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات وهي:(جمعة، 2014، الصفحات 65-66)

✓ الأنشطة التشغيلية:

وتمثل الآثار النقدية لعناصر قائمة الدخل إضافة إلى عناصر رأس المال العامل، ومن أمثلة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من العمولات والإتاواتوالرسوموالإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل شراء البضائع والحصول على الخدمات.
- المدفوعات النقدية للموظفين أو بالنيابة عنهم.
- المدفوعات النقدية للمصاريف.
- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما تتعلق مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود المشتقات المالية المحتفظ بها للاتجار بها.

والفرق بين التدفقات الواردة(الصادر) والتدفقات النقدية الصادرة (الاستخدامات) يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

✓ الأنشطة الاستثمارية:

وتمثل العمليات والأحداث المتعلقة بالتكوين الرأسمالي للمنشأة والخاصة بالأصول الثابتة والاستثمارات غير المتداولة،

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية من

النشاطات الاستثمارية:

- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلاتوالمعداتوالأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.
- المتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والآلاتوالمعداتوالأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأخرى.
- المدفوعات النقدية لشراء أسهم وسندات المنشآت الأخرى والمشتقات المالية.
- المقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات المنشآت الأخرى والمشتقات المالية باستثناء عمليات شراء الأسهم والسندات التي تتم للمتاجرة وتوليد الإيراد التشغيلي.
- المدفوعات النقدية نتيجة تقديم القروض والسلف للغير.
- المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للغير.

والفرق بين التدفقات الواردة (المصادر) والتدفقات الصادرة (الاستخدامات) يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

✓ الأنشطة التمويلية:

وتتضمن التغيرات النقدية في بنود حقوق الملكية والالتزامات، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من الملاك لزيادة رأس المال وإصدار الأسهم أو حقوق الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية إلى الملاك لتخفيض رأس المال.
- المقبوضات النقدية من إصدار السندات، والقروض، أوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لتسديد القروض

والفرق بين التدفقات الواردة والتدفقات النقدية الصادرة يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

والشكل التالي يوضح التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة السابقة:حسب النظام المحاسبي المالي يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

الشكل رقم (3): ملخص لأهم أنشطة الأعمال لقائمة التدفقات النقدية

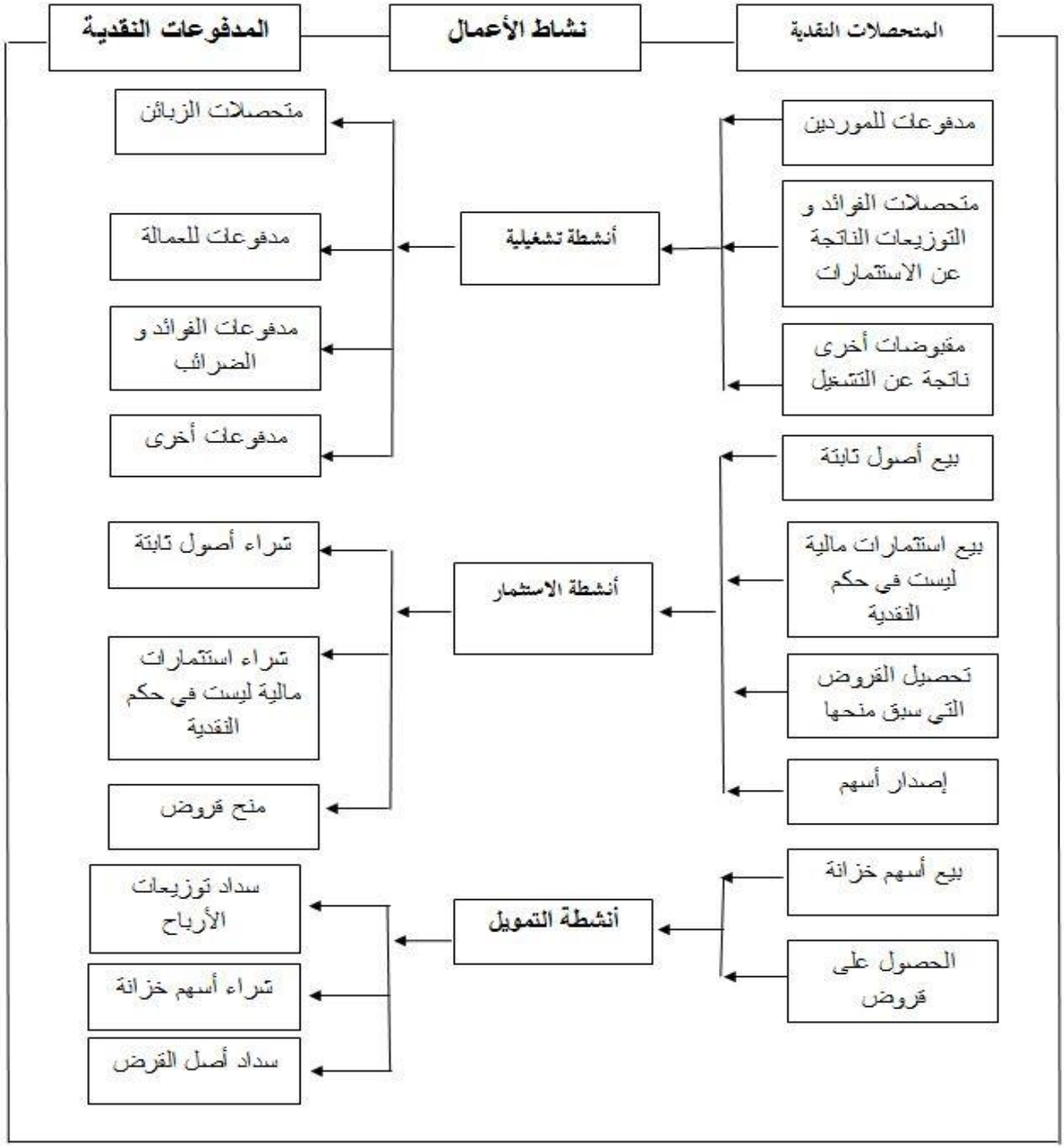

المصدر:(بدوي الياس، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ، 2012،، صفحة 50)

الجدول رقم (7): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ... إلى...

الأصول	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتيةصافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل: ✓ الاهتلاكاتوالأرصدة ✓ تغير الضرائب المؤجلة ✓ تغير المخزونات ✓ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى ✓ تغير الموردين والديون الأخرى ✓ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
✓ مسحوبات عن اقتناء تثبيتات ✓ تحصيلات التنازل عن التثبيتات ✓ تأثير التغيرات محيط الإدماج (1)			
مجموع العام للأصول			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة لعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
✓ الحصص المدفوعة للمساهمين ✓ زيادة رأس المال النقدي ✓ إصدار القروض ✓ تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
✓ أموال الخزينة عند الافتتاح ✓ أموال الخزينة عند الاقفال ✓ تأثير تغيرات العملات الأجنبية (1) ✓ تغير أموال الخزينة			

المصدر:(الجريدة الجزائرية الرسمية، 2009، صفحة 36)

رابعا: قائمة تغيرات حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبةومحتوى الكشوف المالية وعرضهاوكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والتي خصص لها الفصل الخامس تحت عنوان جدول تغيرات الأموال الخاصة(الجريدة الجزائرية الرسمية، 2009، صفحة 26).

المادة 1.250: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة
- عمليات الرسملة (ارتفاع، انخفاض، التسديد....)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

أوجب المعاير المحاسبي الدولي رقم (IAS01) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين أخر الفترة وبداية الفترة، إضافة إلى بنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزءا من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.(مايدةمحمد، صفحة 115)

✓ الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة:

- تحديد مجموع النتائج عن الأنشطة المؤسسة خلال الفترة
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخ الإغلاقوالذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:

✓ تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر:

زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم

تحويل الالتزامات لأسهم

✓ علاوات الإصدار الإدماج والمساهمات:

علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأسمال النقدية، أو عن تحويل الالتزامات. (الياس، المرجع السابق، صفحة 54)

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة إصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة

الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
- تغير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم التثبيتات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
- تغير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم التثبيتات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية						

الجدول رقم (8): جدول تغير الأموال الخاصة

المصدر: (الجريدة الجزائرية الرسمية، 2009، صفحة 37)

خامسا: ملحق القوائم المالية

هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في الجدول، تحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم المعايير المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، وأيضا التوضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.((الياس، (المرجع السابق)، ، صفحة 55)

- ✓ مكونات ملحق القوائم المالية

ينص القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق ل 26 يوليو سنة 2008م، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبةومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والتي خصص لها الفصل السادس تحت عنوان الكشوف المالية: (الجريدة الجزائرية الرسمية، 2009، صفحة 27)

المادة **1.260**: يشتمل الملحق الكشوف المالية على المعلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية

وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق 2 (نموذج الكشوف المالية)

المادة 2.260: تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم. وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة

المادة 4.260: تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

- فهم النجاعة الماضية
- تقييم الأخطاء ومردودية الكيان

وهذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص:

- مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها.
- مختلف المناطق المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

المادة 5.260: يتعين على الكيانات الملزمة ينشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية.

سادسا: ترابط القوائم المالية

إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات الملكية) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، بمعنى أن تلك القوائم تخضع لنفس عملية القياس، حيث نجد:

- ✓ اعتماد طريقة قياس معنية لقياس عنصر من عناصر جدول حسابات النتائج ينعكس على الميزانية.
- ✓ تطبيق القيد المزدوج على كافة عمليات الوحدة المحاسبية تنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية
- ✓ إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة التدفقات النقدية، سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة يثبت ترابط القائمتين.

لذا نستنتج أن القوائم المالية للمؤسسة هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، حيث تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث المؤثرة في المؤسسة لتلبي الأغراض المتعددة لمستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، وهذا المنطلق نجد أن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي.)الياس , المرجعالسابق،الصفحة(54

ويمكن توضيح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (4): العلاقة بين القوائم المالية

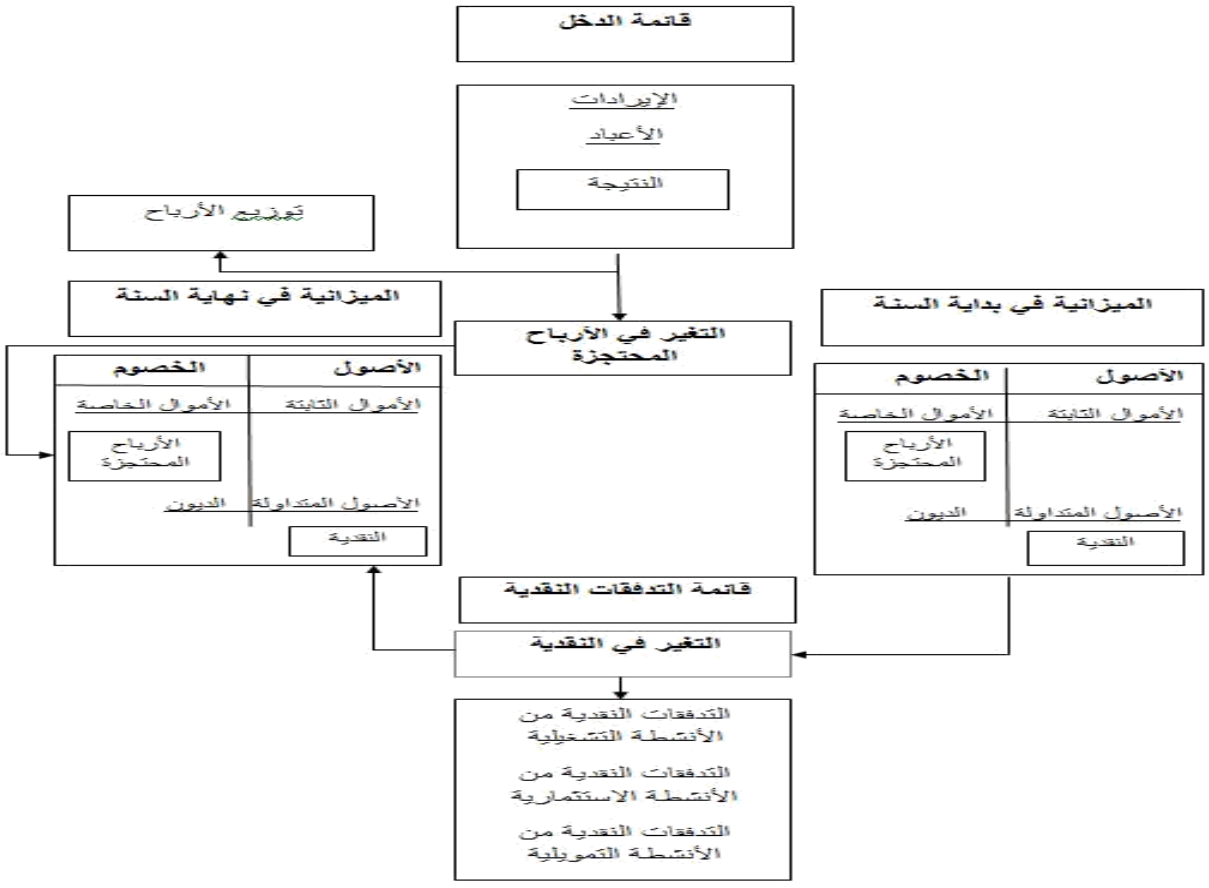

المصدر: (طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، 2005،، صفحة 134)

المطلب الثاني: مستخدمو الكشوف المالية

إن للقوائم المالية عددا كبيرا من الاستخدامات، ويشملمستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملينوالموظفينوالمقرضينوالموردينوالدائنين التجاريين والزبائنوالحكوماتوالجمهور، ولا شك أن مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية على اختلاف ثقافتهم وتنوع اهتماماتهم تنحصر في ثلاث فئات رئيسية، يمكن إيضاحها على النحو الآتي: (التربي و أخرون، صفحة 21)

- ✓ إدارة الشركة:

والتي تقوم بدراسة ومتابعة سير النشاط اليومي لتحقيق أهداف الشركة وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء السابق، ومقارنته بالمستهدف، للوصول إلى أفضل القرارات الخاصة باستغلال الموارد المتاحة.

- ✓ المالكين والدائنينوالمقرضين:

وتهتم هذه الفئة بعامل الربح المتحقق والظاهر بالقوائم المالية، بهدف المواصلة على هذا الطريق أو الوقوف عند نقطة معينة أو التخلي عنه مستقبل.

- ✓ الهيئات الرقابية المشرفة والسلطة الضريبية:

وتهدف هذه الجهات إلى التأكد من أن عملية الاستثمار الأموال في الشركة لا تتعرض لعملية سكون أو تآكل في رأس المال، وتؤدي بعملية التنمية في المجتمع، وعليه فان مهمة المحاسبة في قياس الدخل المتحقق قياسا صحيحا يؤدي إلى ربط الضريبة بالدخل على أسس عادلة وصحيحة لا تسمح باستقطاع أرباح وهمية تؤدي إلى تآكل رأس المال.

المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية وفق SCF

كي تصبح القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص تجعلها مفيدة لمستخدميها، وتعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية للقوائم المالية:

يقوم المراجع الداخلي بدور هام في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق مراجعتها والتأكد من أنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن المراجع من خلال عمله هذا يعمل على التقليل من المخاطر.

اولا: مفهوم مراجعة القوائم المالية:

بغية الوقوف على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم المالية الختامية تعكس وضعيتها عناصر حسابات الأصول والخصوموجدول حسابات النتائج ينبغي على كل عنصر أن يعكس الآتي: (محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي)

- ✓ الكمال: يعد كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا.
- ✓ الوجود: يعد الوجود الفعلي للعناصر المادية.
- ✓ الملكية: يعد حق المؤسسة على كل عناصر الأصول والتزاماتها بالنسبة لعناصر الخصوم.
- ✓ التقييم: أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر التي تم تسجيلها محاسبيا بشكل سليم.

ومن خلال هذا العنصر سيتم مراجعة الأصول الثابتة والمخزونوالحقوقوالديونوالأموال المملوكة والنواتجوالأعباء.

أ: التحقق من الأصول الثابتة: (الاستثمارات)

التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر كمعدات النقل مثلا، والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية، بالإضافة إلى التأكد من صحة حساب الاهتلاكات المقابلة للاستعمال العنصر وتسجيلها، والمقارنة الجرد الفعلي مع ما هو مسجل في الدفاتر وأن كل ما هو مسجل ملك المؤسسة من خلال فواتير الشراء وعقود الملكية للأصل، كما يتم التحقق من أن المعالجة المحاسبية تمت وفق مبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب: التحقق من المخزون:

وتشمل المخزونات المنتوجات التامة أو نصف المصنعة، المواد الأولية والبضائعويتم التحقق منها بالتأكد من صحة ما تظهره القوائم المالية الختامية، والتأكد من الوجود الفعلي للمخزون وذلك عن طريق الجرد، وأن كل ما هو على مستوى المخازن ملك للمؤسسة، وتبني طريقة واحدة كطريقة التكلفة الوسطية المرجحة، أو طريقة الداخل أولا الخارج أولا.

ج: التحقق من الحقوق والديون:

تتضمن الحقوق مثلا التسبيقات المقدمة من قبل المؤسسة، حساب الزبائن، حسابات الخزينة، أما الديون فتحتوي مثلا " الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ويتم التحقق منها بالتأكد من صحة الأرصدة المالية، والتأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة لها علاقة مباشرة بالمؤسسة، كما يقوم المراجع باستعمال المراجعة المستندية والحسابية للوقوف على تقييم سليم ووفق طرق معتمدة للتقييم.

د: التحقق من الأموال المملوكة:

وهنا يقوم المراجع بالتحقق من أسهم الشركاء وعددهاوتقييمهاوتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة وتخصيص الاحتياطات بما يتوافق مع القانون المعمول به وقرارات مجلس الإدارة.

هـ: التحقق من النواتج والأعباء:

تعتبر حسابات النتائج والأعباء المكونات الأساسية لجدول حساب النتائج، والتحقق منها يكون بالتأكد من التسجيل المحاسبي لكافة العمليات المتعلقة بها وأن المؤسسة تمثل طرفا فيها وذلك باستعمال المراجعة المستندية وكذا التأكد من الوجود الفعلي للعملية بالإضافة إلى التحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها ومعالجتهاوتسجيلها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثانيا: أهداف مراجعة القوائم المالية:

الهدف من مراجعة القوائم المالية يكمن تلخيصه في النقاط التالية: (شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، صفحة 145)

- ✓ الهدف من مراجعة القوائم المالية هو تمكين المراجع من إبداء الرأي فيها إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.
- ✓ أن يؤكد المراجع عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على تلك القوائم المالية لكي تتمشى مع معايير المحاسبية المتعارف عليها، بما يعني أن المراجع في هذه الحالة لن يتوصل إلى مثل هذا الرأي الذي يتم إبداؤه عند مراجعة القوائم المالية. وأنه يقتصر على بيان نتيجة المراجعة فقط.
- ✓ تعتبر مراجعة القوائم المالية مهمة من مهام التأكد وذلك كما هو معرف في إطار عمليات التأكد من صحة القوائم المالية الصادرة من طرف الشركة.

يتعين على المراجع أن يصمم المراجعة للتوصل إلى التأكيد المناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء مفهوم الأهمية بالنسبة للقوائم المالية، (شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، صفحة 147)

اولا: نطاق مراجعة القوائم المالية:

يحدد نطاق مراجعة القوائم المالية بما يتماشى مع متطلبات القانونية والقواعد المهنية مع الأخذ في الاعتبار: (محمود محمد عبد السلام البيومي، 2003، صفحة 157)

أ. ضرورة أن تغطي أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط النشأة، ولإبداء الرأي على القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع:

- ✓ التأكد من أن البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها كافية لإعداد القوائم المالية.
- ✓ التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

ب. ضرورة أن يقيم المراجع درجة الاعتماد وكفاية المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية عن طريق دراسة واختبار النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات التحقيق.

ت. ضرورة أن يحدد المراجع مدى سلامة عرض المعلومات المشار إليها عن طريق:

- ✓ مطابقة القوائم المالية مع السجلات المحاسبية ومصادر المعلومات الأخرى.
- ✓ دراسة الأسس المحاسبية التي أعدت بموجبها القوائم المالية، وعليه أن يقوم بتقييمها ويتأكد من استمرارية تطبيقها وصحة تبويبها وكفاية الإفصاح عنها.

ثانيا: مسؤولية المراجع حول القوائم المالية:

ولضرورة أن تغطي أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المؤسسة ولإعداد الملاحظات حول القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع:(شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، صفحة 147)

- ✓ التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هي بيانات يمكن الاعتماد عليها وكافية لإعداد القوائم المالية.
- ✓ التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالكشوف المالية

يهدف المراجع الداخلي لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق عمل المراجعة.

المطلب الأول: تخطيط مراجعة القوائم المالية:

حتى يتم تخطيط مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة وسليمة يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالاختيارات اللازمة وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط بناءا على المعلومات التي يتحصل عليها.

أولا: الاختيارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية:

أ. **اختيارات الالتزام:**

يقصد بها الإجراءات التي بواسطتها يتحقق المراجع من سلامة ومدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية الموضوعة بالمنشأة والتي يرى المراجع الاعتماد عليها في المراجعة.

ب. **اختيارات التحقق:**

هي الاختيارات التي تهدف إلى الحصول على تأكد سلامة وصحة المعلومات المستخرجة من نظام المحاسبي وتنقسم هذه الاختيارات إلى نوعين:

- ✓ اختيارات لتفاصيل المعاملات والأرصدة المالية.
- ✓ التحليل المالي سواء باستخدام النسب والاتجاهات. (شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، صفحة 148)

ثانيا: قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية:

تتمثل قرارات المراجع الداخلي المالي فيما يلي:

أ. اختبار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة: على المراجع اختيار الإجراءات التي تتناسب مع الظروف التي تنبع في كل حالة سواء كانت ظروف غير عادية أو خاصة.

ب. اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية: يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة، فاختيار الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية.

ت. اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:

هناك إجراءات يجب أن تؤدي في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لآخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي الإجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية. (شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، صفحة 149)

ثالثا: عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية:

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى القوائم المالية فيما يلي:(شدري معمر سعاد، (المرجع السابق)،، الصفحات 149-150)

الحاجة لإيصال المعلومات المالية: يتم ذلك خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة وتقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا.

أ. **ضرورة مراجعة هذه المعلومة:** من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لابد من التطرق إلى جملة من العوامل نذكر منها:

✓ **تعارض المصالح:**

نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة ومعديها لابد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها وخصائصها، ومنه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد من أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة ودقيقة.

✓ **الأثر المتوقع:**

كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تفوق مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظللة وبالتالي تستمد المراجعة أهميتها من متخذي القرارات.

✓ **التعقيد:**

تزداد إمكانية وجود أخطاء والغش كلما كانت هذه المعلومات المتقدمة أكثر تعقيدا، وبالتالي تزداد الحاجة إلى وجود مراجع يقوم بتلك العمليات.

✓ **البعد:**

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها فان هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات.

وتتخذ هذه الأبعاد عدة الأشكال هي:

- البعد المكاني.
- البعد الزماني.
- التكلفة.
- البعد القانوني.

المطلب الثاني: تقرير المراجع الداخلي للقوائم المالية:

يعتبر تقرير المراجع الداخلي عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وتتجلى مساهمة المراجعة الداخلية من خلال تطبيق إرشادات المراجع الداخلي، التي يوضحها في التقرير مما ينعكس إيجابا على جودة القوائم المالية: (محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، صفحة 149)

بعد أن يكون المراجع قد أنهى كافة إجراءات المراجعة و تحقق من أنه استوفى أهداف المراجعة و قام بفحص نظام الرقابة الداخلية و أنه أصبح لدية تأكيد قوي بان القوائم المالية و الملاحظات و المرفقة بها و التي أعدها العميل و اقترح المراجع بعض التصحيحات أو الاقتراحات و أن العميل أخذها، و كما هو معلوم فان العميل هو المسؤول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية و أن المسؤولية تقع عليه في الإفصاح بأمانة و شمولية، و تمتد أهمية تقرير المراجعة إلى الجماعات الأخرى تولي اهتماما خاصا بنشاط المؤسسة و التي تتأثر به، في هذه الخطوة يقوم المراجع بحوصلة لمجمل ما قام به من فحوصات لمختلف البنود مشير إلى مدى التزام المؤسسة في احترام الإجراءات الداخلية و تطبيق المحاسبة المتعارف عليها، و كذلك مدى الاستمرار في تطبيقها من خلال السنوات السابقة كما يشير إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة في المؤسسة و تحديد نقاط القوة والضعف الموجودة فيه و السبل التي تؤدي إلى تحسينها مدعما كل هذه النتائج ببراهين مقنعة و في ختام تقريره يبدي التوصيات اللازمة إلى تصحيح و تحسين الأداء و إبداء كذلك لرأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب.(رضا، 2013، صفحة 392)

الشكل رقم (5): يوضح شكل من أشكال تقرير المراجعة الداخلية.

رقم المراجعة .....: .....

تاريخ المراجعة .....: .....

فريق المراجعة	الجلسة الافتتاحية	الجلسة الختامية
1-	.....(رئيسي) 1-	1-
2-	.....(عضو) 2-	2-
3-	.....(عضو) 3-	3-

العملية المراجع عليها: .....

طلب الإجراءات الصحيحة

رقم الطلب	موضوع الطلب
1-	.....
2-	.....
3-	.....
4-	.....
5-	

ملاحظات عامة

.....

.....

المتابعة

التوقيع

كبير المراجعين المراجع

المصدر: (رضا، 2013، صفحة 393)

ويمكن تلخيص دور المراجعة الداخلية في كشوف القوائم المالية من خلال:(سلامة و اخرون، 2011، صفحة 21)

- ✓ تساهم المراجعة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء معتمدة أو غير معتمدة وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- ✓ تعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.
- ✓ تساهم في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيالويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا خصوصا وأن المراجع الخارجي لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المراجع الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل فيها من عمليات التلاعب في الأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية والخارجية.
- ✓ تعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة

.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري للكشوف المالية، تستنتج أن القوائم المالية هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، لذا وجب أن تكون ذات جودة عالية ومصداقيةومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتعمل المراجعة الداخلية للرفع من مصداقية القوائم المالية من أجل الوقاية من الأخطاء المحاسبية المعتمدة وغير المعتمدة وحماية الأصول من السرقة والاختلاس.

وفي الأخير أصبحت المراجعة الداخلية جزءا لا يتجزأ من المؤسسة، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تحسين جودة القوائم المالية وهذا ما توصلنا إليه

الفصل الثالث

مهمة المراجعة الداخلية في تدقيق الكشوف المالية

المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI

تمهيد:

سعيا من أن تكون الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصلين الأول والثاني حول المراجعة الداخلية والكشوف المالية، أردنا أن نجسد العمل على ارض الواقع وذلك بدراسة أجريت بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

فبوجود المراجعة الداخلية لهذه المؤسسة يعتبر ضرورة هامة من أجل كبر حجمها وتعدد العمليات التي تقوم بها.

وعليهومن اجل التعمق أكثر ولدراسة أكثر تفصيلا تم تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

المبحث الثاني: عرض وفحص الكشوف للديوان الترقية والتسيير العقارية لولاية بسكرة

المبحث الثالث: تنظيم المراجعة الداخلية وشروط اعداد التقرير بالديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

المبحث الأول: تقديم عام حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسة محل الدراسة، وهيكلها التنظيمي وشرح المصالح وتنظيم الإداري للديوان

المطلب الأول: تعريف بالديوان الترقية والتسيير العقاري وهيكلة التنظيمي

اولا :التعريف بالديوان الترقية والتسيير العقاري

ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية بسكرة مؤسسة وطنية عمومية تحت وصاية وزارة السكن و العمران، ذات طابع صناعي تجاري (O.P.I.C) تأسست بموجب مرسوم 143/76 المؤرخ في 1976.10.23 بطابع إداري و قد تغيرت الطبيعة القانونية للمؤسسة بموجب مرسوم 147/91 المؤرخ في 1991.05.12 و بذلك يتمتع ديوان الترقية و التسيير العقاري بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير و يخضع لقواعد القانون التجاري و يسيره مدير عام تحت إشراف مجلس إدارة مكون من مدير الإدارة المحلية و مدير السكن و التجهيزات العمومية، و أمين الخزينة لولاية بسكرة، و مدير التخطيط و التهيئة العمرانية و عضو لجنة المشاركة تحت إشراف وزارة السكن و العمران و يتم تحصيل الإيجار عن طريق 09 وكالات مالية مهامها تحصيل الإيجار و تمثيل ديوان الترقية على مستوى المناطق موزعة عبر التراب الولاية كما يلي:

- 04 وكالات بمدينة بسكرة

وكالة واحدة في كل من سيدي عقبة، لوطاية، اولاد جلال، طولقة، أورلال

وقد بلغت الحضيرة العقارية لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة لسنة 2020 حوالي: 32791 وحدة سكنية مباعة ومؤجرة، و2018 محل تجاري مباع ومؤجر، ويمكن تفصيلهم كالآتي:

جدول رقم9: حضيرة العقارية للديوان سنة 2020

البيع		التأجير	
سكنات	محلات	سكنات	محلات
9100	718	23691	1300

المصدر: معلومات مقدمة من دائرة الموارد البشرية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

ملاحظة: بسبب جائحة الكورونا في 2020 جاءت تعليمة ممن الوزارة بتجميد جميع العمليات الادارية التي تقوم بها المؤسسات، وان جميع الامهات العاملات والذين يكون اعمار أطفالهم بين (1عام – 14سنة) معفون من العمل وكذلك كل العاملين ذوي الامراض المزمنة ونقص المناعة.

وايضا لتطبيق أساليب الوقاية وحماية العمال بسبب الجائحة لم يتم توظيف أي عامل بأي صفة كانت، وذلك خوفا من انتشار العدوى وضمان سلامة العاملين، وهذا كان ابتداءا من (18 مارس 2020 إلى غاية 31 أوت 2020)

أما في 2021 قد ألغيت هذه التعليمة وأصبح بمقدور المؤسسة توظيف عاملين جدد والعودة إلى العمل بشكل طبيعي مع مراعاة لأساليب الوقاية والتعقيم.

ويشتغل ديوان الترقية حاليا 289 عاملا ويمكن عرض حركة العمال لسنة 2021 من خلال الجدول الاتي:

الجدول رقم((10: حركة مستخدمي الديوان في 2021)

السنة المالية	الاطارات والاطاراتالمسيرة	اعوان التحكم	أعوان التنفيذ	العمال الخارجين	العمال الداخلين	المجموع	كتلة الأجور
2021	126	78	85	7 منهم: (5 تقاعد 2 موتى)	24	289	28.013.747.00

المصدر: معلومات مقدمة من دائرة الموارد البشرية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

ثانيا: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة

عن طريق القرار الوزاري رقم 05/521 المؤرخ في 2005/04/25 المعدل والمتمم للقرار الوزاري رقم 43/ م.خ./98 المؤرخ في 1998/10/19 المتضمن الهياكل التنظيمية لدواوين الترقية والتسيير العقاري، وبناءات على محضر مجلس الإدارية رقم 2005.02 المؤرخ في 2005/09/19 المتضمن الهياكل المصادقة على الهيكل التنظيمي للديوان واقتراح الإطارات المسيرة له، وبناءات على المرسوم الرئاسي 2006/176 الصادرة في 2006/05/25 أصبح الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة يتكون من 05 دوائر على النحو التالي:

1. المدير العام
2. نائب المدير العام
3. الدوائر: يتضمن الهيكل التنظيمي 05 دوائر هي:

أ. **دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة:** وتتضمن

- ❖ مصلحة الموارد البشرية.
- ❖ مصلحة الوسائل العامة.
- ❖ مصبحة المنازعات والشؤون القانونية.

ب. **دائرة المالية والمحاسبية:** وتضم:

- ❖ مصلحة المحاسبة.
- ❖ مصلحة المالية.

- ❖ مصلحة الاستثمارات.
- ❖ مصلحة التحصيل.

ت. **دائرة تسيير وصيانة الحضيرة:** وتحتوي

- ❖ مصلحة الاستغلال.
- ❖ مصلحة التنازل.
- ❖ مصلحة الصيانة.

ث. **دائرة التحكم في المشاريع:**

- ❖ مصلحة الدراسة والبرمجة.
- ❖ مصلحة الأسعار والصفقات.
- ❖ مصلحة متابعة العمليات.

ج. **دائرة الترقية العقارية والعقار:**

- ❖ مصلحة الترقية العقارية والعقار.
- ❖ مصلحة التجارية (الترقية العقاري).

ح. **خلايا:** هي هياكل خاصة منظمة في شكل خلايا وهي:

- ❖ الأمن الداخلي.
- ❖ التدقيق الداخلي.
- ❖ التنظيم وأنماط الإعلام والاستقبال.

ويمكن عرض الهيكل التنظيمي المستحدث لديوان الترقية لولاية بسكرة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي المستحدث للديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2005

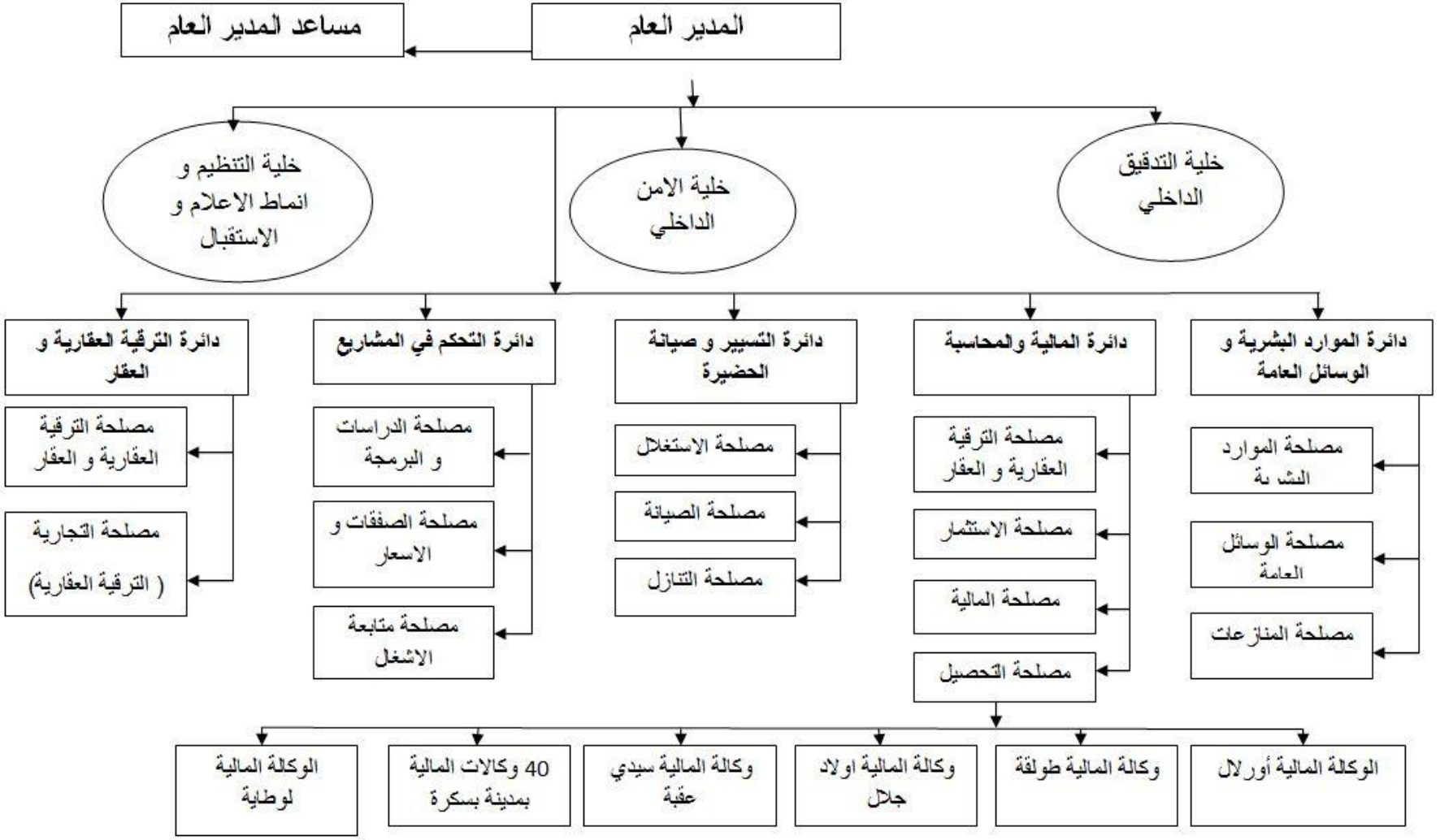

المصدر: وثائق المؤسسة

ثالثا: التنظيم الإداري لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

كما سبق الذكر ومن خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة يمكن التعرف على طريقة التسيير وفقا لدوائر ومصالح الهياكل الخاصة التي تقوم بالمهام والمسؤوليات التالية:

1- **المدير العام**: يتولى المهام التالية

- ❖ يمثل الديوان إزاء الغير ويمكنه أن يوقع على جميع الوثائق التي تلزم الديوان.
- ❖ يعمل على تحقيق أهداف الديوان وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- ❖ يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي الديوان.
- ❖ يعد الجداول التقديرية للإيرادات والنفقاتويقدمها للمصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة.
- ❖ يبرم كل صفقة – عقد- اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
- ❖ يعرض في كل نهاية سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاط مرفقا بالإيرادات وحسابات النتائج ويرسله إلى السلطة الوصية بعد المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة.
- ❖ يعد النظام الداخلي للديوان ويقدمه للمصادقة علياه من مجلس الإدارة ويسهر على احترامه.

2- **الدوائر**:

- ❖ **دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة**:وتقوم ب:

- المشاركة في تحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للديوان.
- التنسيق والتنشيطومراقبة كل النشاطات ذات الطابع الإداري للديوان.
- ضمان التنسيق والمتابعةوالمراقبة للنشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.
- ضمان التنسيق الداخلي والخارجي بين مصالح الديوان.
- وضع المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية.
- تنظيم دورات تكوينية للعمال لتحسين ورفع كفاءة وأداء العمال.
- متابعة ومراقبة القضايا الخاصة بالمنازعات وكذا الإجراءات الخاصة بالأمن ورقابةوحماية ممتلكات الديوان.

- **مصلحة الموارد البشرية**: تهتم ب:

- تسيير الحياة المهنية لمستخدمي الديوان.
- تسيير مخطط التوظيف والتكوين لتحسين ورفع مستوى المستخدمين.
- متابعة ومراقبة أجور العمال.
- متابعة وتنسيقومراقبة النشاطات المرتبطة بتسيير الموارد البشرية.

- **مصلحة الوسائل العامة**: مهامها محددة في:

- تسيير الوسائل المادية وكل المعدات والسهر على توفيرها بصفة دائمة.

- مراقبة مشتريات الديوان.
- تسيير ومراقبة المخزونات.
- اعمال الجرد.
- مراقبة وتنسيق وصيانة حضيرة السيارات.
- مراقبة وضمان المخالصة على فواتير مشتريات العتاد والتجهيزات الخاصة بالديوان.

▪ **مصلحة المنازعات**: تعمل على:

- تمثيل الديوان أمام الهيئات القضائية كطرف في مختلف القضايا.
- السهر على حماية مسؤولية الديوان والحفاظ على مصالحه في علاقته التعاقدية والقضائية مع الغير.
- التنسيق والمتابعةوتنشيط مختلف النشاطات التي لها علاقة بقضايا المنازعات الخاصة بالديوان.
- متابعة تنفيذ الأحكام القضائية لصالح الديوان.
- متابعة مختلف القضايا المطروحة أمام القضاء والتي الديوان طرفا فيها والدفاعوالحفاظ على حقوقه.

❖ **دائرة المالية والمحاسبية**: تقوم ب:

- مراقبة ومتابعةوتنسيق النشاطات المالية والمحاسبية للديوان.
- مراقبة ومتابعة كل عملية متعلقة بتحديد الوسائل المالية للميزانية والمتعلقة بتنفيذها.
- مراقبة النشاطات المتعلقة بمسك الحسابات الخاصة بالديوان.
- مراقبة مداخيل ومصاريف الديوان.
- مراقبة تسيير الإيداعات المالية للديوان وتحركاتها.

▪ **مصلحة المحاسبة**: تتمثل مهامه في:

- تسجيل جميع العمليات اليومية كالشراء والتسديداتوغيرها.
- مسك الدفاتر المحاسبية.
- مراقبة ومراجعة الوثائق المحاسبية والسهر على مطابقتها للقانون المعمول به.
- إعداد الميزانية الختامية وملحقاتها للسنة.

▪ **مصلحة المالية**: تتمثل وظيفتها في:

- مسك ومتابعة عمليات الحسابات البنكية والصندوق.
- تسيير ومتابعةومراقبة الايداعات المالية للديوان.

▪ **مصلحة التحصيل**: تتمثل في:

- تحصيل المداخيل من طرف الوكالات.
- متابعة الزبائن لتسديد المستحقات التي عليهم.

❖ **دائرة تسيير وصيانة الحضيرة:** تقوم ب:

- تسيير وإدارة الحضيرة والممتلكات العقارية من خلال عملية التأجير والملكية المشتركة.
- مسك ومراقبةومتابعة بطاقية ووصولاتالممتلكات.
- السهر على حفظ وصيانة وسائل حضيرة الديوان.

▪ **مصلحة الاستغلال:** تعمل على

- متابعة كل عمليات تأجير الممتلكات.
- إعداد عقود الإيجار والبيع للممتلكات.
- تحديد قيمة الإيجار والأعباءللممتلكات.
- متابعة ومراقبةومراجعة بيانات مداخيل الإيجار.

▪ **مصلحة التنازل:** وظائفها هي:

- متابعة عملية التنازل على الممتلكات وفق التشريع المعمول به.
- متابعة عملية التقييم للممتلكات وتحديد سعر التنازل وفقا للتشريع المعمول به.
- متابعة عملية نقل ملكية الممتلكات المتنازل عنها مع مصالح أملاك الدولة.

▪ **مصلحة الصيانة:** تقوم ب:

- متابعة ومراقبة بطاقية الممتلكات وإعداد الدفاتر الصحية للعمارات
- برمجة ومراقبة تنفيذ أعمال الصيانة والنظافةوترميم العمارات وإعادة الهيكلة

❖ **دائرة التحكم في المشاريع:** يتمثل نشاطها في:

- ضمان دراسة ومراقبةومتابعة تسيير المشاريع الخاصة بالسكنات الاجتماعية
- متابعة ومراقبة أشغال انجاز المشاريع بالتنسيق مع مكاتب الدراسات
- إعداد الاتفاقات والصفقات الخاصة بدراسة وانجاز المشاريع السكنية ومراقبة تنفيذها وفق التشريع الساري.

▪ **مصلحة الدراسات والبرمجة:** تتحدد مهامها في:

- دراسة وتحليل انجاز المشاريع الاجتماعية
- تقييم وتحليلوفحص عروض الخدمات

▪ **مصلحة الصفقات والأسعار:** تتحدد مهامها في:

- إبرام الصفقات والاتفاقيات الخاصة بالدراسة والانجاز للمشاريع
- السهر على حسن تسيير العلاقات المالية للمشاريع وعلى إعادة تقييمها في حالة نفاذها لتكملة المشاريع
- التنسيق مع مصلحة المحاسبة قصد غلق العمليات المالية للمشاريع

▪ **مصلحة متابعة الأشغال:** تعمل على:

- المتابعة الدائمة لعمليات الأشغال الخاصة بالإنجاز

- متابعة رزنامة تنفيذ الأشغال
- السهر على احترام بنود الصفقات والاتفاقيات الخاصة بالإنجاز
- المصادقة على وضعيات الأشغال ورزنامة الأشغال ومحاضر الاستلام المؤقت والنهائيوإبداء التحفظات ان وجدت
- الحرص على مراقبة المعايير التقنية الخاصة بالبناء ومطابقة الأشغال مع دفاتر الشروط وفقا للتشريع المعمول به
- متابعة تخليص وضعيات الأشغال

❖ **دائرة الترقية العقارية والعقار**: تقوم ب:

- انتقاء واختبار الأراضي قصد شرائها من اجل حافظة عقارية وانجاز مشاريع ترقويه وتساهمية عليها.
- اجراء دراسات اقتصادية وتقنية خاصة بالترقية العقارية
- تقييم احتياجات الترقية العقارية وإعداد التركيبة المالية لها مع مختلف المتعاملين والزبائن بتكوين صناديق متابعة بيع أو تسويق السكنات الترقوة عن طريق استعمال وإعداد الإطار القانوني لها.

3- **الهياكل الخاصة (الخلايا)**: تتمثل:

❖ **خلية الأمن الداخلي للمؤسسة**: يتمثل نشاطها في:

- إعداد ومتابعةومراقبة مخطط الأمن للديوان
- إعداد مخطط دراسة المقرات الإدارية للديوان
- إعداد برنامج تدريبات الأمنية والوقاية لأعوان الديوان مع المصالح المختصة
- إعداد التوصيات الخاصة بالأمن والوقاية للعمال

❖ **خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة**: وظائفها في

- تقييم وتحليل القدرات الإدارية والمالية لمختلف مصالح الديوان ومتابعتها
- تدقيق النتائج الفصلية لنشاطات الديوان وتقييم أساليب التسيير
- المراقبة الداخلية لحسابات الديوان وتحليلهاوتقييمها

❖ **خلية التنظيم وأنماط الإعلام والاستقبال**: تقوم ب:

- التنسيق بين مختلف المصالح التابعة للديوان في مجال الإعلام
- متابعة عملية إعلام واستقبال المتابعين مع الديوان
- تنظيم الأيام الإعلامية والدراسيةوالملتقيات
- متابعة الحسابات الالكترونية للديوان

المطلب الثاني: دور خلية التدقيق الداخلي في أداء ديون الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

اولا: تعريف خلية التدقيق الداخلي للديوان:

هي خلية تكون تابعة مباشرة للمدير العام وتحت مسؤوليته تركز في علمها على المساهمة في تحقيق الأهداف المبينة من طرف الدوائر والمصالحوالخلايا، ورفع المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافهم، تساهم بشكل غير مباشر في التحكم بالمؤسسة وذلك برفع جميع المخاطر الموجودة على مستوى المصالح عن طريق تجسيدها بمخطط سنوي حسب الأوليات وكذا تأثيرها على تحقيق الأهداف وعرضها على مستوى مجلس الإدارة.

الفرع الثاني: أهداف خلية التدقيق الداخلي:

من أهم أهداف خلية التدقيق الداخلي هي:

- تحقيق أهداف مصالح الديوان
- إبراز مواطن الضعف وإصلاحها على مستوى كل مصلحة
- الرقابة الدائمة على الدوائر والمصالح
- اكتشاف الأخطاء وإصلاحها
- مساعدة المصالح والدوائر في ضبط الاختلالات الواردة
- مراقبة وتدقيق لنتائج وحسابات الديوان وتقييمها
- مساعدة دائرة المحاسبة والمالية في اكتشاف الأخطاء المحاسبية وتقييمها
- اكتشاف الثغرات والأخطاء التي قد ينتج عنها اختلال في الديوان والعمل على تجنبها وإصلاحها حسب الإمكانيات المتاحة

تكون النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي في تقريره الموجه لمجلس الإدارة على شكل تحفظات، على أساس أن المراجع عند انجازه لمهمته يصح بكافة النقائص ونقاط الضعف التي اكتشفها على مستوى الدوائر والمصالحوالخلايا، والتي بدورها تسعى إلى تجنبها لاحقا، لذلك يسعى المراجع لتحقيق عدة أهداف منها المباشرة كتجنب المخاطر المحتملة وتحقيق الأهداف المسطرة، وأهداف على المدى الطويل تتمثل في تحسين الأداء الإداري للديوان.

وتتمثل مهامه في تدقيق نشاط المؤسسة ومراقبةالكشوف التي تقوم بها وتقديم تقارير للمدير العام حول نتيجة أعماله، وله عدة مهام نلخصها في النقاط التالية:

- تقديم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بعمليات المؤسسة
- تقديم تأكيدات للمدير العام حول تطبيق خطة العمل المعتمدة
- تقديم النصح والاستشارة لمصالح الأخرى
- جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط محل التدقيق وتحليلها للخروج بالتوصيات والوصول لحلول
- رفع تقارير لمجلس الإدارة تتعلق بنتائج التدقيق المتواصل اليه

لهذا يعتبر تقرير المدقق أو المراجع الداخلي ذو أهمية بالغة بما يقدمه من خدمات مختلفة للنظام الإداري بالديوان محل المراجعة، من خلال اكتشاف الأخطاء واقتراح الحلول اللازمة لتصحيحها.

المبحث الثاني: عرض وفحص الكشوف المالية للديوان:

في هذا المبحث سنتطرق لعرض الكشوف المالية التي يقوم بها الديوان، وسنقوم بفحصها وإظهار الحسابات التي بها نوع من الخطأ والغموض

المطلب الأول: عرض الكشوف المالية للديوان

خصصنا في هذا المطلب عرض مختلف الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، أما فيما يخص جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق فالمؤسسة لا تقوم بإعدادها.

أولا: الميزانية

أ .الأصول:

الجدول رقم ((11: أصول ميزانية المؤسسة في 2020.12.31 (انظر للملحق))

الأصول	2020			2019
	المبالغ الاجمالية	الاهتلاكات	صافي 2020	صافي 2019
■أصول غير جارية:				
- التثبيتات المعنوية	3618840,34	2198466,66	1420373,68	1420373,68
- التثبيتات العينية	61093508,86	-	61093508,86	61093508,86
- أراضي				
- البنايات	4119957233,55	2348491361,16	1771465872,39	1862664199,40
- التثبيتات العينية الاخرى	201854230,98	159526040,80	42328190,12	44445612,55
- التثبيتات الممنوح امتيازها	-	-	-	-
- التثبيتات يجرى انجازها	388711781,30	-	388711781,30	385430053,99
- التثبيتات المالية				
- الاوراق المالية				
- استثمارات حقوق الملكية الأخرى				
- الاوراق المالية الثابتة الأخرى				
- القروض والأصول				

المالية غير المتداولة الاخرى - الضرائب المؤجلة	22302983,18	-	22302983.18	277781157,58
إجمالي الأصول غير الجارية	**4797538578,21**	**2510215868,68**	**2287322709,53**	**2382744906,06**
- الأصول الجارية: - المخزونات - الذمم المدنية ولاستخدامات المماثلة - العملاء - المدينين الآخرين - الضرائب - حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة - الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى - الخزينة	1607839847,45 749864854,36 1094356225,70 36212193,94 628118021,82	- -	1607839847,45 749864854,36 1094356225,70 36212193,94 628118021,82	1335814180,64 572743434,41 1083923867,25 22327346,23 771355557,34
اجمالي الأصول الجارية	**4116391143,27**		**4116391143,27**	**3786164385,87**
اجمالي الأصول	**8913929721,48**	**2510215868,68**	**6403173852,80**	**6168909291,39**

المصدر: من وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول أن أصول المؤسسة لسنة 2020 ارتفعت مقارنة بسنة 2019، حيث ارتفعت قيمة الأصول الجارية من 3.786.164.385,87 دج سنة 2019 إلى 4.116.391.143,27 دج سنة 2020، أما الأصول غير الجارية فقد انخفضت مقارنة بسنة 2020، حيث كانت 2.382.744.906,06 دج سنة 2019 إلى 2.287.322.709,53 دج سنة 2020 وهذا ناتج عن انخفاض في القروض والأصول المالية غير المتداولة.

وفي الأخير نلاحظ زيادة في مجموع العام للأصول من 6.168.909.291,93 دج سنة 2019 إلى 6.403.713.852,80 دج سنة 2020.

ب. الخصوم:

الجدول رقم ((12: خصوم ميزانية المؤسسة في 2020.12.31 (انظر الملحق)

الخصوم	2020	2019
▪ رأس مال الشركة الخاص		
▪ رأسمال المصدر		
▪ الاقساط والاحتياطات		
▪ فارق إعادة التقييم		
▪ النتيجة الصافية	-7253763,01	2 099 791,90
▪ الترحيل من جديد	-1746014667,70	-1791905012,47
▪ حصة الشركة المندمجة		
▪ حصة الأقلية		
المجموع 1	**-1753268430,71**	**-1789805220,57**
▪ خصوم غير متداولة		
▪ القروض والديون المالية	744 512 587,09	723 256 161,09
▪ ضرائب مؤجلة		
▪ ديون أخرى غير متداولة		
▪ مخصصات والدخل المؤجل	5 309 396 838,31	5 309 396 838,31
المجموع 2	**6 053 909 425,40**	**6 032 652 999,40**
▪ الخصوم المتداولة		
▪ الموردون والحسابات الملحقة	198 484 799,49	181 608 918,41
▪ الضرائب	102 222 753,09	97 875 438,13
▪ ديون أخرى	1 178 988 532,08	1 007 902 150,77
▪ خزينة الخصوم	623 376 773,48	638 675 005,79
المجموع 3	**2 103 076 773,48**	**1 926 061 513,10**
اجمالي الخصوم: (1 + 2 + 3)	**6 403 713 852,80**	**6 168 909 291,93**

المصدر: من وثائق المؤسسة

نلاحظ في قسم الخصوم أن زيادة الأصول نتج عنه زيادة في خصومها لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث نلاحظ النتيجة الصافية انخفضت مقارنة ب 2020، حيث كانت 2.099.791,90 في سنة 2019 لتصبح سالب (7.253.763,01-) سنة 2020، في حين أن الخصوم غير المتداولة زادت حيث كانت في سنة 2019 6.032.652.999,40 دج إلى 6.053.909.425,40 دج سنة 2020، كما أن الخصوم المتداولة زادت هي الأخرى من 1.926.061.513,13 دج لسنة 2019 إلى 2.103.072.858,11 دج لسنة 2020.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم ((13 جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) للمؤسسة سنة 2020 (انظر الملحق)

البيان	2020	2019
▪ مبيعات ومنتجات الملحقة	385614482,91	357728707,76
▪ الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	-	-22421385,89
▪ الانتاج المثبت	-	-
▪ اعانات الاستغلال	-	-
1- انتاج السنة	**385614482,91**	**335307321,87**
▪ مشتريات مستهلكة	-10285621,30	-11729663,09
▪ خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-27038669,99	-45654112,01
2- استهلاكات السنة	**-37324291,29**	**-57383775,10**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**348290191,62**	**277923546,77**
▪ أعباء المستخدمين	-338487178,66	-301672990,23
▪ ضرائب ورسوومدفوعات مماثلة	-16823297,48	-11353094,00
4- الفائض الإجمالي للاستغلال	**-7020284,52**	**-35102537,46**
▪ المنتوجات العملياتية الأخرى	100365474,24	139593597,73
▪ أعباء العملياتية الأخرى	-2202630,04	-3944751,99
▪ مخصصات الاهتلاكات، والمؤوناتوخسائر القيمة	-98396322,69	-9843716,38
▪ الاسترجاعان خسائر القيمة والمؤونات	-	-
5- النتيجة العملياتية	**-7253763,01**	**-2108791,90**
▪ منتجات مالية	-	-
▪ أعباء مالية	-	-
6- النتيجة المالية	**-**	**-**

7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**-7253763,01**	**-2108791,90**
▪ الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	-	-9000,00
▪ الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-	-
اجمالي المنتوجات للأنشطة العادية	**485979957,15**	**474900919,60**
اجمالي الاعباء للأنشطة العادية	**-493233720,16**	**-472801127,70**
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-7253763,01**	**2099791,90**
▪ عناصر غير عادية (منتوجات)	-	-
▪ عناصر غير عادية (اعباء)	-	-
9- النتيجة غير العادية	**-**	**-**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**-7253763,01**	**2099791,90**

المصدر: وثائق المؤسسة

- **انتاج السنة المالية:** من خلال جدول حسابات النتائج لديوان الترقية والتسيير العقاري نلاحظ ان انتاج السنة المالية قد ارتفع من 335.307.321,87 دج لسنة 2019 إلى 385.614.482,91 دج لسنة 2020، وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة في المبيعات المؤسسة لسنة 2002.
- **النتيجة العملياتية:** نلاحظ انخفاض في النتيجة العملياتية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث كانت 2.108.791,90 دج لسنة 2019 لتصبح سالب (7.253.763,01-) لسنة 2020.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** نلاحظ انخفاض في النتيجة الصافية لسنة 2020، حيث كانت تبلغ 2.099.791,90 دج سنة 2019 لتصبح (7253763,01-) في سنة 2020
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** نلاحظ هي الأخرى في حالة انخفاض وثبات قيمتها من النتيجة الصافية للأنشطة العدية وذلك نتيجة عدم وجود النتيجة غير العادية

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم ((14 جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة للمؤسسة لسنة 2020 (انظر للملحق)

البيان	2020	2019
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
- المدفوعات الواردة من العملاء	483423112,95	603632500,72
- المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين	-683365644,98	-750973866,43
- الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة	-647537,83	-673404,21

- ضريبة الدخل المدفوعة	-17565870,00	-9000,00
- العمليات قيد التصنيف (47)	**-17922,38**	**4347262,43**
- التدفق النقدي قبل البنود غير العادية	-218173862,24	-143676507,49
- التدفق النقدي المرتبط بالعناصر غير العادية	23538464,91	24711067,47
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (أ)	**-194635397,33**	**-198965440,02**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
- المصروفات على حيازة الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة	-8542812,68	-49243874,37
- المقبوضات من التصرف في الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	4748069,78	4997647,32
- المصروفات على حيازة الأصول المالية الثابتة		
- المقبوضات من التصرف في الأموال المالية الثابتة	-2125040,00	-2978972,02
- الفوائد المقبوضة على الاستثمارات المالية	7603214,40	-
- توزيعات الأرباح وحصة الأرباح المستلمة	-	-
	-	-
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (ب)	**1683431,50**	**-47225199,90**
التدفقات النقدية من الأنشطة المالية		
- ايصالات بعد اصدار الأسهم	-	-
- توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى	-	-
- المقبوضات من القروض	67509196,23	64450000,00
- تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-2462217,36	-4135162,62
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)	**65046978,87**	**60314837,84**
- أثار تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يعادله	-	-
التغيير النقدي للفترة (أ+ ب +ج)	**-127904989,96**	**-105875801,28**
نقدا وما يعادله في بداية الفترة	**132680551,55**	**240263564,33**
نقدا وما يعادله في نهاية الفترة	**4741248,34**	**132680551,55**
التغيير النقدي للفترة	**-127939303,21**	**-107583012,78**
التسوية مع النتيجة المحاسبية	**-120685540,20**	**-109682804,68**
الفرق بين اختلاف الفئة 5 والطرق المقابل	34316,25	1707211,50

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة استنادا على المعلومات المتوفرة في الميزانية بالإضافة لمعطيات أخرى تستخرج من دفاتر الشركة والخاصة بحركة الحسابات خلال الفترة

- **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** (أ):ويحسب بالعلاقة التالية:

= (التدفق النقدي قبل البنود غير العادية) + (التدفق النقدي المرتبط بالعناصر غير العادية)

= (-683.365.644,98 + 483.423.112,95) = -194.635.397,33 ..... (1)

- **صافي تدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (ب):**
- = (المصروفات على حيازة أصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة – المقبوضات من التصرف في الأصول الثابتة الملموسة وغيرالملموسة) + (المصروفات على حيازة الأصول المالية الثابتة – المقبوضات من التصرف في الأصول المالية الثابتة)

= (748.069,78 – 8.542.812,68) + (7.603.214,40 – 2.125.040,00)

= 1.683.431,50 ..... (2)

- **صافي التدفق النقدي من الأنشطة المالية (ج)**

= (المقبوضات من القروض + تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة)

= (67.509.196,23 – 2.462.217,36) = 65.046.978,87 .....(3)

- **التغيير النقدي للفترة (أ + ب+ ج)**

= (1) + (2) + (3) = -127.904.986,96

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض كبير في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (أ) في السنتين 2019 و2020، ومع ذلك نلاحظ زيادة هذا الانخفاض من 118.965.440,02- دج لسنة 2019 إلى 194.635.397,33- دج لسنة 2020 وكذلك في التغيير النقدي للفترة (أ + ب +ج) حيث كانت 105.875.801,28- في سنة 2019 إلى 127.904.986,96- دج لسنة 2020

المطلب الثاني: فحص الحسابات وأهميتها في مصداقية الكشوف المالية بالديوان:

في هذا المطلب سنحاول أولا القيام بفحص لبعض الحسابات وبعدها سنحاول الربط بين المراجعة الداخلية والخصائص النوعية التي تحدد مستوى تحسين الكشوف المالية في المؤسسة

أولا: فحص الحسابات

لقد قمنا بفحص الحسابات السنوية لديوان الترقية والتسيير العقاري المتعلقة بالنسبة المختتمة 2020/12/31، حيث أن الكشوف المعدة حسب النظام المحاسبي المالي SCF

أ/حسابات الميزانية:

1- **الأصول:** تهدف هذه العملية إلى التأكد من صحة الجرد المادي والمحاسبيوتوضيح الوجود المادي للأصول ومقارنته بما هو مسجل محاسبيا، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توضيح فقط الحسابات التي بها نوع من الخطأ فقط أو الغموض وفقا ما يلي:

- **التثبيتات الجارية:**

- **المخزونات (ح/3):** قدر رصيد هذا الحساب في 2020.12.31 ب 1.607.839.847,45 وتمثلت هذه المخزونات فيما يلي:
  - حساب البضائع (ح/30): من خلال حركة هذا الحساب في 2020 تم ملاحظة النقاط التالية:
    - ✓ (ح/30034): ل 34 فيلا ترقويه مبلغ 1.268.822,18 دج
    - ✓ (ح/30038): مبنى متعدد الخدمات مبلغ: 2.810.985,51 دج
    - ✓ (ح/30084): 84 مسكن عمومي مدعم أولاد جلال مبلغ 6.476.745,44 دج
    - ✓ (ح/300200): 200 مسكن عمومي مدعم بسكرة مبلغ 500,00دج
    - ✓ (ح/300220): 100 مسكن طولقة واولاد جلال مبلغ 169.518,00 دج

كل هذه الحسابات لم تتحرك خلال السنة مما يدعوا إلى إعادة النظر فيها لمعرفة سبب عدم حركتها سواء بالإيجاب أو السلب.

❖ نلاحظ أن (ح/300058) لسكنات الترقوة بظهر دائن أي سالب، ولابد من تصحيحه وهذا المبلغ 41250,7دج.

- **جرد المخزونات:**

فيما يخص جرد المخزونات فان الفروقات جد ضئيلة بين الجرد المادي بمبلغ 3940625,58 والجرد المحاسبي بمبلغ 3940645,97، والمقدر ب 20,39دج والمبلغ الأكبر متواجد في "حساب 321200 مواد ولوازم الصيانة " بمبلغ يقدر ب 19,20 ولجنة الجرد ارجعته إلى طريقة حساب المخرجات التي هي إلى أساس التكلفة المتوسطة المرجعة

- ولذلك يجب اتباع طريقة واحدة في ادخال واخراج المخزونات

- **حسابات الغير (ح/4):**
  - حساب العملاء (ح/4): قدر رصيد هذا الحساب في 31/12/2020 ب 749864854,36 دج، ويمكن توضيح مكونات هذا الحساب في الجدول التالي:

الجدول رقم ((15: حساب / الزبائن والحسابات الملحقة سنة 2020)

الحساب	التعيين	رصيد في بداية المدة		رصيد في آخر المدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
411000	غير مفصل	35511240,15	00	35511240,35	00
411000	زبائن 500 مسكن	192561,27	00	192561,27	00
411035	زبائن 350 مسكن	2208614,91	00	2208614,91	00
411050	زبائن 500 مسكن تساهمي	00	1354,89	00	1354,89
411060	زبائن 600 مسكن تساهمي	00	1250000,00	00	1250000,00
411080	زبائن 80 مسكن ترقوي شتمه	368,40	00	368,40	00
413000	أوراق التحصيل	104342,27	00	104342,27	00
413100	أوراق التحصيل	538598,74	00	00	00
	المجموع	**38555725,74**	**1251354,89**	**1251354,89**	**1251354,89**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

من خلال الجدول أعلاه لاحظنا النقاط التالية:

- حساب الزبائن (411000): غير مفصل تفصيلا واضحا، لابد من تفصيل هذا الحساب على الأقل حسب الوكالة والحي لمعرفة حقوق الديوان على مستوى كل وكالة وحي، العمل على ايجاد طرق مناسبة لتحصيلها.
  - حساب (411035، 411080، 411000 حي 1000 مسكن بسكرة): ان هذه الحسابات لم تتحرك خلال السنة مما يدعوا إلى إعادة النظر فيها لمعرفة سبب عدم حركتها سواء ايجابا أو سلبا.
  - حساب (413000، 413100): في هذا الحساب (أوراق التحصيل) لدينا شيكات غير قابلة للتحصيل (بدون رصيد)، وبالتالي على مصلحة المنازعات القيام بالإجراءات اللازمة من أجل تحصيل هذه الشيكات بالطرق القانونية

- **حسابات أخرى للغير:**

- حساب تسبيقات على الأجور (ح/425000): هذه التنسيقات بمبلغ مدين يقدر ب 14800,00دج لا بد من البحث عن المستفيد منها واقتطاع هذا المبلغ من الأجرة أو تطهيره.
- حساب 462 حسابات المدينة عن عمليات التنازل عن الشيكات: يوجد مجموعة من الحسابات وهي من (ح/ 462429101 إلى غاية ح/ 462429434) لا بد من تسميتهم أو تجميعهم في حساب واحد، وكذا لا بد من تفصيل هذا الحساب إلى الأقل لمعرفة حقوق الديوان والعمل على ايجاد طرق مناسبة لتحصيله
- حساب 467 مصاريف في انتظار التحميل: يوجد مجموعة من الحسابات وهي من (ح/ 467 إلى غاية ح/ 467549999) لا بد من تجميعهم في حساب واحد وهذا الحساب لا بد من إظهار ما يحتويه وتحويل العملية إلى حسابها الحقيقي ومن ثم ترصيده.

- **حسابات المالية:**

حساب من 530100 إلى غاية 530900 صندوق الفرعي ثابتة منذ مدة يجب ترصيدها.

2- الخصوم:

- **الخصوم الجارية:**

- الضرائب (ح/44): بلغ رصيد هذا الحساب في 2020.12.31 بمبلغ قدره 17.565.870,00 وبعد فحص التصريح الشهري G50 شهر ديسمبر تم ملاحظة عدة نقاط تمثلت في:
  - ❖ ظهور رصيد (حساب 445139) رق م المسترجعة في المحاسبية دائن والذي لا يمكن ان يكون أبدا
  - ❖ الرسم على القيمة المضافة في المحاسبة بمبلغ 87880221,54 دج ≠(رقم) في G50 بمبلغ 349090444
  - ❖ ظهور رصيد حساب (ح/4457640) الرسم على الطابع في المحاسبة ليس مساويا لما هو في تصريح الشهري G50
  - ❖ الرسم على الطابع في المحاسبة بمبلغ 1044289,88 دج ≠(ر ط) في G50 بمبلغ 488275دج
  - ❖ ظهور رصيد حساب 4440001 الضريبة على الدخل الاجمالي على الاجور (ض د ا)في المحاسبة ليس مساويا لما هو في التصريح الشهري G50
  - ❖ (ض د ا) في المحاسبة بمبلغ 3693900,26 ≠(ض د ا) في G50 بمبلغ 3668236 دج

- **الديون الجارية الأخرى:**

- فوائد منتظرة للدفع (ح/ 518) فوائد CNEPوالخزينة: فيما يتعلق بالفوائد المنتظرة تأديتها ولترصيد هذا الحساب لا بد من وضع مقاربة مع CNEPوالخزينة من اجل معرفة حقيقة هذه الفوائد ان كانت موجودة حقيقة لتسديدها، وان كانت عكس تصفيتها.

الجدول رقم ((16 حساب / الفوائد المنتظرة للدفع خلال سنة 2020

ر/ح	التعيين	رصيد أول مدة دائن	رصيد خلال المدة دائن	رصيد أخر المدة دائن
5182	**فوائد CNEP**	613651913,00	613561913,00	613651913,00
5183	**فوائد الخزينة**	1433813,04	1433813,04	1433813,04
	المجموع	615085726,04	615085726,04	615085726,04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق خاصة بالديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

وبالرغم من القرار الذي جاء من طرف وزارة المالية والمتعلق بمسح الديون كل من الخزينة العامة والصندوق الوطني للتوقير والاحتياط اتجاه ديوان الترقية والتسيير العقاري، الا أنه لحد الآن لم يتم تطهير هذا الحساب والغاء فوائد الديون

ب- **جدول حساب النتائج:**

1- الأعباء:

- حساب 65: حساب مدين بمبلغ 192493,16، لا يظهر اسم الحساب لا بد من تسميته.
- حساب 64 (ضرائبورسوموتسديدات مماثلة): قدر رصيد هذا الحساب في 2020.12.31 بمبلغ 7054873,00 دج، لا يوجد أي تغيرات طرأت على هذا الحساب.

2- **الايرادات:**

- تبين أنه لا يوجد أي تغيرات طرأت على الايرادات.

المبحث الثالث: تنظيم المراجعة الداخلية وشروط إعداد التقرير بالمؤسسة

في هذا المبحث سنتناول تنظيم المراجعة الداخلية في ديوان الترقية والتسيير العقاري وبعدها سنتطرق إلى شروط إعداد التقرير

المطلب الأول: تنظيم المراجعة الداخلية بديوان الترقية

على المؤسسة ومسيريها أن يكونوا على يقين وبصفة دورية من أجل حركات الموارد التي تسير في المؤسسة وبين هياكلها بطريقة جيدة وخالية من الشكوك، ومن خلال تواجدها في المؤسسة وكذلك من اطلاعنا على الهيكل التنظيمي لها، لوحظ أن خلية التدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلالية عن باقي وظائف المؤسسة محل الدراسة سواء:

- من الناحية التنظيمية فهي تتبع لأعلى سلطة في المؤسسة أي المديرية العامة
- أما من الناحية العملية وذلك نظرا للعوامل التالية:

- يقوم المدقق بمراسلة المدير العام وهو بدروه يراسل رؤساء الدوائر من اجل إعداد خريطة المخاطر لكل دائرة وبناء على هذه الخريطة يقوم المدير رفقة المدقق الداخلي بأعداد مخطط عمل خلية التدقيق الداخلي ويصادق عليه المدير العام
- مخطط عمل التدقيق المصادق عليه من طرف المدير العام والذي يعتبر كرخصة للقيام بعملية التدقيق الداخلي ويكون محدد بفترة زمنية غاليا ما تكون سنة.
- امتلاكها إجراءات التدقيق، وكذا ميثاق التدقيق والمصادق عليها من طرف رئيس مجلس الإدارة، حيث يبينان صلاحيات المدقق وحقوقوواجبات المدقق والمصلحة المدقق فيها للوصول إلى جميع مستندات ووثائق المؤسسة ذات علاقة، شرط أن يكون في مجال المهمة
- كافة التقارير ترفع إلى المدير العام

سيتم التطرق إلى أهم جوانب الإجراءات التي تتخذ عند تدقيق بعض من دوائر ديوان الترقية:

أولا: دائرة المحاسبة والمالية: واهم الإجراءات التي تتخذ عند اجراء عملية المراجعة هي:

1- **المقبوضات:** والهدف هو التأكد من أجل جميع المقبوضات المحصلة تكون مقابل التزامات لديون حقيقية لمدينواالديوان التي يتم تسليمها للبنك.

ولتحقيق الهدف يجب تقييم نظام المقبوضات النقدية والذي ينبغي أن يتوفر فيه الجوانب التالية:

- نوعية وجودة نظام المعلومات المطبق الخاص بالصندوق
- فصل المهام بين أمين الصندوق ورئيس الدائرة

2- **المخرجات:**والهدف هو التأكد من ان جميع المدفوعات تتوافق مع الديون الفعلية والمبررة بالمستندات المؤيدة

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تقييم نظام المخرجات مع الزامية وجود الوثائق التالية اهمها:

- وصل الطلب
- وصل التسليم
- الفاتورة
- طلب التسديد
- أمر بالدفع
- نسخة من الشيك أو التحويل المالي (virement)

3- **المقاربة للبنك والصندوق**:والهدف هو ضمان أن يتم تسجيل جميع المبالغ المقبوضة والمدفوعة من قبل الطرفين

4- **الدفاتر التنظيمية**: والهدف هو التأكد من أن الدفاتر التنظيمية موجودة وبحالة جيدة

ثانيا: دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

1- **التوظيف**: والهدف هو التأكد من أن جميع الأشخاص الذين تم توظيفهم هو الاكثر قدرة للعمل في المناصب الشاغرة، وأنهم يلبون متطلبات واحتياجات الوظيفة المطلوبة، ولديها موقع في الهيكل التنظيمي للديوانولابد من تقييم نظام التوظيف المطبق من خلال:

- حماية وحفظوتطوير جودة نظام المعلومات المطبق المتعلق بتسيير الموارد البشرية
- فصل وتحديد المهام والمسؤوليات الخاصة بجميع الموظفين

2- **التدريب**: إن الهدف هو التأكيد من أن جميع العاملين بالديوان المستفيدين من التدريب، هم أشخاص حقا بحاجة إلى تدريب، ويتم التدريب على مستوى مراكز متخصصة

3- **الأجور**: الهدف هو التأكد من أن جميع الأجور، تحتوي على التعويضات تقدم بأقساط وفقا للاتفاقية الجماعية التي وقعتها المؤسسة مع مفتشية العمل الخاصة لولاية بسكرة، وتدفع للهيئات الاجتماعية كل التكاليف الاجتماعية وكذا الضرائب وتسجيلها بصفة صحيحة لكل مصاريف العمال

4- **المشتريات**: إن الهدف هو التأكد من أن الديوان يشتري البضاعة، والمواردواللوازم بتكلفة منخفضة وذات جودة، ولابد من تقييم نظام المشتريات المطبق في المؤسسة والذي يجب أن يتضمن الحماية وحفظ جودة المعلومات المخرجة، وتطبيق تعليمات الإدارة والمساعدة في تحسين الأداء.

5- **المخزونات**: والهدف هو التأكد من أن جميع المخزونات الموجودة بمخازن الديوان يتم تسجيلها بقيمة تكلفة الشراء، وتخضع لمجال المحاسبة لما يسمى بالجرد الدائم.ولا بد من تقييم نظام تسيير المخزون المطبق وفقا لقوائم الجرد ويجب الأخذ بعين الاعتبار نوعية وجودة المعلومات المخرجة من هذا النظام، والحفظ الجيد للمخزون وفق الشروط المطلوبة

6- **الجرد المادي**: إن الهدف منه هو التأكد من أن جميع الممتلكات التابعة للديوان يتم جردها وفقا للقواعد والإجراءات المقبولة والمعمول بها.

7- **الاستثمارات:** يجب التأكد من أن جميع الاستثمارات يتم تشغيلها في ظل ظروف مواتية وتم اقتنائها وفقا لقواعد شراء الاستثمارات

8- **التنازل عن الاستثمارات:** الهدف هو ضمان نقل جميع الممتلكات وفقا للوائح والطرق المعمول بها وطريقةالامتلاك الذي تستخدمه

9- **التأمين:** الهدف هو التأكد من أن جميع وسائل الديوان يتم التأمين عليها بأقل تكلفة مع أقصى قدر من التغطية للمخاطر

المطلب الثاني: شروط إعداد تقرير المراجعة الداخلية بالديوان

لفهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من قبل المصلحة أو الدوائر محل التدقيق، يرى الديوان أن يجب على المراجع الداخلي أن يعد التقرير النهائي لأي عملية بجودة وأن يحترم فيها مجموعة من النقاط وهي:

- يجب أن يكون التقرير واضح وبناء في نفس الوقت
- يحتوي التقرير على حقائق تكون غير متحيزة وخالية من التشويه، كما يجب أن تشمل الأسباب والنتائجوالتوصيات بدون تحيز
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق
- كما من الممكن أن يحتوي على معلومات عامة كخلفية للتقرير، وتبيين المعلومات العامة للمجالات والأنشطة محل الفحص
- يوضح التقرير ما إذا كان يغطي عملية التدقيق مجدول (مبرمج) أم أنها عملية خاصة تم طلبها خلال الفترة
- إذا اشتمل التقرير على ملحقات، فيجب أن تكون معبرة عن محتويات التقرير
- يجب أن تحدد البيانات الخاصة بالأنشطة محل التدقيق وأن تشمل معلومات واضحة، كالمدة الزمنية للتدقيق، ويجب أيضا وصف طبيعة ومدى التدقيق الذي تم القيام به، وقد اشتمل على نتائج قد تتضمن حقائق وجدها المدقق واستنتاجاتوتوصيات
- قد يشتمل تقرير التدقيق رأي الجهة محل التدقيق لتحول إلى استنتاجات المدقق أو توصياته، ويجب على المدقق الداخلي الحصول على الموافقة من الجهة المدققة على نتائج التدقيق، وعلى خطة للعمل لتحسين العمليات التشغيلية
- قد يكون من غير الملائم الإفصاح عن بعض المعلومات إلى جميع من يتلفون التقرير لأن هذه المعلومات قد تكون سرية، أو يكون إفشاؤها في غير صالح المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل التطبيقي قمنا باختيار ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية بسكرة (OPGI) للدراسة قصد التطرق و إبراز أهمية الكشوف المالية في تدعيم المراجعة الداخلية، و لقد اعتمدنا في دراستنا على المقابلة و الملاحظة و تحليل مختلف الوثائق الخاصة بالديوان، و يمكن القول أنها تعمل لتحسين وضعيتها من خلال تطبيق التشريعات و القوانين، و رغم ذلك فالمؤسسة لا تعطي أهمية للمراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف، لهذا من الضروري وضع قوانين صارمة للقيام بالمهمة و ضمان الكشوف مالية تكون ممثلة لوضعية المؤسسة.

الخاتمـــــــــــــة

الخاتمة

في هذا البحث قمنا بدراسة المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية باعتبارها أنها أخذت منحى كبير وواسع بالنسبة للمؤسسات، حيث تعتبر المراجعة الداخلية مهنة مستقلة داخل المؤسسة تضبطها مجموعة من المعايير والقوانين التي تساهم في منح ممارسيها الحركية في القيام بالدور المنوط بهم بهدف حماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من شيء أعمال التلاعب والإهمال، وضمان سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش.أما بالنسبة لأهمية المراجعة الداخلية في الكشوف المالية فهذه الأخيرة تمثل الصورة الحقيقية للمؤسسة وذلك لتوفيرها على المعلومات المحاسبية ملائمة فهي تعتبر من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وفي نفس الوقت تمثل مدخلات عملية المراجعة، وإن الهدف الأساسي لعملية المراجعة هو إعداد تقرير يتضمن رأي المراجع حول مصداقية الكشوف المالية.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة واختبار الفرضيات فيما يلي:

نتائج الدراسة: يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في:

- تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق استقلالية المراجع الداخلي في الأنشطة التي يقوم بمراجعتها عن طريق تنظيم جيد لقسم المراجعة الداخلية لإعطائها شرعية أكبر نظرا لتبعيتها للمديرية العامة.
- يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتوضيحهاوإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا.
- يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة في الكشوف المالية ومن السياسات المرسومة أن تكون خالية من الأخطاء وذلك لتحقيق خاصية الموثوقية.
- لا يقوم ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة بإعداد جدول التغيرات في الأموال الخاصة والملاحق مبررين ذلك بالقانون الذي ينص على عدم وجود رأس مال في المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاريEPIC (88/01) معدل ومتمم.
- وجود خلية المراجعة الداخلية على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري يؤدي إلى المتابعة المستمرة والدائمة للأعمال التي تتم بالمؤسسة.
- يقوم ديوان الترقية وتسيير العقاري بإصدارالكشوف المالية لنقل المعلومات من الوثائق والمستندات إلى جداول تكون أكثر وضوح ودقة لتسهيل عملية مراجعتها وفحصهالإيجاد الانحرافات والقيام بالتوضيحات والتعديلات اللازمة.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** المراجعة الداخلية تعتبر وظيفة ضرورية للمؤسسات الاقتصادية تساعد على ترشيد القرارات بالاعتماد على مجموعة معايير متعارف عليها

  وهذا ما نجده فعلا من خلال تحديد الأبعاد النظرية والتطبيقية للمراجعة الداخلية حيث تظهر مساهمة هذه الوظيفة في المؤسسات لما لها من تأثير مباشرة على حسن سير لأنظمة المطبقة وأداة في يد الإدارة العليا للمؤسسة.
- **الفرضية الثانية:** والتي كان مفادها يقوم المراجع الداخلي بمراجعة كل الكشوف المالية بالمؤسسة محل الدراسة

  حيث يقوم المراجع الداخلي لمراجعة أهم الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة

- **الفرضية الثالثة:** تضفي المراجعة الداخلية مصداقية على الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المراجع الداخلي وحده لا يستطيع إضفاء المصداقية على الكشوف المالية الا بالاستعانة بالمراجع الخارجي الذي يتأكد من مصداقية الكشوف المالية ويفصل ذلك من خلال تقرير نهائي خاص بالمراجع الخارجي ويوجه إلى الإدارة العليا بالمؤسسة

التوصيات: يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات وتكون كما يلي:

- ضرورة التزام بالشفافية والوضوح للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية
- تشكيل لجنة اتلاف ولجنة اثبات ضياع من اجل تحديد مصير كل عنصر واخراجه من الأصول.
- تشكيل لجنة لوضع مقاربة حقيقية للاستثمارات بين جدولي الجرد المحاسبي والجرد الفيزيائي حسب رقم الجرد والحساب المحاسبي بتحديد ما هو موجود مما هو ضائع.
- عدم استغلال البرنامج الجديد للمخزون PC-STOCK مند اقتنائه سنة 2014 إلى اليوم رغم وجود خلل في البرنامج المستعمل حاليا، لذلك يجب اقتناء برنامج جديد للمخزونات يعمل بنظام الويندوز الذي هو أكثر سهولة في الاستخدام.
- إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة.
- تسوية حساب 413 لوجود شيكات غير محصلة ويجب تحصيلها بطرق قانونية.
- تطهير وتسوية حسابات 425000 الذي يحتوي على تسبيقات منذ سنوات، لا بد من البحث عن المستفيد منها واقتطاع المبلغ أو تطهيره.
- يجب تطبيق القرار الذي جاء من طرف وزارة المالية المتعلق بمسح الديون لكل من الخزينة العامة والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط اتجاه ديوان الترقية، لأنه ولحد الآن لم يتم الغاء فوائد الديون.
- لوحظ وجود الكثير من الحسابات دون أسماء لا بد من تسمية الحسابات بأسمائها وهذا تسهيلا لفحصها.
- لاحظنا الكثير من الحسابات التي هي أرصدة قديمة في أغلبيتها والتي يتعذر ترصيدها والتي يجب القيام بعملية تطهيرها.

آفاق الدراسة:

بعد قيامنا بهذه الدراسة التي تعتقد أنها لم تنمي الموضوع بل فتحت بابا جيدا لمناقشة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين نجد أنه من الضروري توجيه الباحثين بعدنا في مثل هذا المجال إلى دراسات مكملة له، ونقترح بعض الدراسات منها:

- أهمية المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات
- دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء

وأملنا في الأخير أن يكون هذا البحث انطلاقة نحو الأفضل وأن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته سائلين المولى أن نفوز بأجريّ الاجتهاد والإصابة، والله المستعان.

فـهـرس المحتـويـــات

فهرسالمحتويات

شكر وعرفان.....

اهـداء.....

ملخص:.....

قائمة الجداول .....

قائمة الاشكال .....

قائمة الملاحق .....

مقدمة:..... أ

الفصل الاول: الجانب النظري للمراجعة الداخلية.....

تمهيد: 6

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية: 7

المطلب الأول: مفاهيم حول المراجعة والمراجعة الداخلية 7

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المراجعة الداخلية وخصائصها:.....14

المبحث الثاني: آليات عملية المراجعة الداخلية 18

المطلب الأول: المراجع ومجالات تطبيق المراجعة الداخلية 18

المطلب الثاني: منهجية المراجعة الداخلية: 20

المبحث الثالث: إجراءات ومعايير المراجعة الداخلية.....25

المطلب الأول: إجراءات عمل المراجعة الداخلية 25

المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية.....27

المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية والرقابة الداخلية: 31

المطلب الأول: المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: 31

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية. 32

خلاصة الفصل : 32

الفصل الثاني: الإطار النظري للكشوف المالية وفق SCF .....

تمهيد: 34

المبحث الأول: مفاهيم حول الكشوف المالية وفق SCF.....35

المطلب الأول: تعريف وأهداف الكشوف المالية:.....35

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الكشوف المالية 37
المبحث الثاني: عرض ومستخدمو الكشوف المالية وفق SCF 40
المطلب الأول: عرض القوائم المالية 40
المطلب الثاني: مستخدمو الكشوف المالية 57
المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية في مصداقية الكشوف المالية وفق SCF 58
المطلب الأول: مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية للقوائم المالية: 59
المطلب الثاني: نطاق ومسؤولية المراجع حول القوائم المالية 60
المبحث الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالكشوف المالية 62
المطلب الأول: تخطيط مراجعة القوائم المالية: 62
المطلب الثاني: تقرير المراجع الداخلي للقوائم المالية: 63
خلاصة الفصل: 66
الفصل الثالث: مهمة المراجعة الداخلية في تدقيق الكشوف المالية المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI
تمهيد: 68
المبحث الأول: تقديم عام حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة 69
المطلب الأول: تعريف بالديوان الترقية والتسيير العقاري وهيكلة التنظيمي 69
المطلب الثاني: دور خلية التدقيق الداخلي في أداء ديون الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة 77
المبحث الثاني: عرض وفحص الكشوف المالية للديوان: 78
المطلب الأول: عرض الكشوف المالية للديوان 78
المطلب الثاني: فحص الحسابات وأهميتها في مصداقية الكشوف المالية بالديوان: 84
المبحث الثالث: تنظيم المراجعة الداخلية وشروط إعداد التقرير بالمؤسسة 89
المطلب الأول: تنظيم المراجعة الداخلية بديوان الترقية 89
المطلب الثاني: شروط إعداد تقرير المراجعة الداخلية بالديوان 91
خلاصة الفصل: 92
الخاتمة 94
قائمة المراجع: .....
الملاحق

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

المقالات: اولا

01.اسلام هلايلي. (2021). (الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في الجزائر)، العدد1.

02. لويزة بهاز، حورية عجيلة، و صفية مصطفى. (بلا تاريخ). دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، العدد 02

الكتب: ثانيا

03. احمد قايد نور الدين .(2015) .*التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، .*

04. أحمد محمد نور. (2003). *مبادئ المحاسبة المالية،.*

05. امين السيد احمد لطفي .(2009-2008) .*فلسفة المراجعة.*

06.السيد عطاالله السيد. (2013). *التدريب المحاسبي و المالي* (الإصدار الطبعة 1). دار الراية للنشر.

07. الموسوي, ، بشرى حسن محمد التوبي، ، و عقيل دخيل الأعاجيبي. (2015). *محاسبة القوائم المالية أسس إعداد و عرض وتحليل القوائم المالية .*

08. حميدات جمعة. (2014). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.*

09. خلاصي رضا. (2013). *مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، .* الجزائر: دار هومة.

10. خلف الله الوردات. (2014)، دليل التدقيق الداخليوفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مؤسسة الوراق، عمان.

11. رأفت محمود سلامة، و اخرون. (2011). *علم تدقيق الحسابات، ،.*

12. شحاته السيد شحاته، و عبد الوهاب نصر علي. (2015). *التسويات الجردية و إعداد و تحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*

13. شحاته السيد شحاته ومنصور أحمد البديوي .(2003) .*دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة* .دار الجامعية.

14. صبح داوود يوسف .(2007) .،*دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية* .لبنان.

15. صبح.(.2002) .داوود يوسف*تدقيق البيانات المالية*.لبنان :دار المنشورات الحقوقية، ط2،.

16. طارق عبد العال حماد. (2005،). *التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل.* الدار الجامعية.

17. طواهر محمد التهامي، و مسعود صديقي. (2006). *المراجعة و تدقيق الحسابات.* ديوان المطبوعات الجامعية.

18. عبد الرحمان عطية. *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي .*

19. عبد الرزاق محمد عثمان. (1999). *اصول التدقيق و الرقابة الداخلية* (الإصدار الطبعة 2).

20. عبد الفتاح صحن .(1985) .*أصول المراجعة الداخلية و الخارجية، ،*

21. عبد الفتاح صحن ومحمد السيد سرايا. (1998)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية.

22.عبد الوهاب نصر علي و شحاته السيد شحاته.(2006).الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال (الواقع و المستقبل)، الدار الجامعية.

23. فتح رزق سوافري ,سمير كمال محمدو محمود مصطفى .(2002) .*الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية*،.دار الجامعة الجديدة،.

24. كمال عجوة .*القوائم المالية*، .عين الشمس :جامعة عين الشمس.

25. محمد السيد سريا .(2002) .*أصول و قواعد المراجعة و التدقيق* .

26. محمد بوتين .(2003) .*المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق*، .

27. محمد تيسير الرجبي. (2014). *تحليل القوائم المالية*، .

28. محمود جربوع يوسف .(2002) .*مراجعة الحسابات المقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولي*.فلسطين :دون دار النشر.

29. محمود محمد عبد السلام البيومي .(2003) .*المحاسبة في ضوء المعايير و عناصر الافصاح في القوائم المالية*.الاسكندرية : شركة جلال للطباعة.

30. وليد ناجي الحيالي،. (2007،). منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ثالثا: الاطروحات

31. بدوي الياس. (2012،). دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، . *رسالة ماجستير*.

32. رحيش سعيدة. (بلا تاريخ). مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ الدولية، . *رسالة ماجستير*،.

33. زين عبد المالك .(2015) .القياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي .*رسالة ماجستي*،الجزائر ,جامعة أحمد بوقرة.

34. سليمان بالحسن محمد حمد .(2012) .أثر لجان المراجعة على كفاءة و فعالية المراجعة وجود المعلومات بالتقارير المالية . *رسالة ماجستير* .جامعة بنغازي.

35. شدري معمر سعاد .(2009-2008) .دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية .*رسالة ماجستير* ، *فرعمالية مؤسسة*، الجزائر :أحمد بوقرة بومرداس.

36. شعباني لطفي .(2004) .المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير مؤسسة .*رسالة ماجستير*.

37. عبد الله ابو السرعة .(2010) .التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية .*رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية* .جامعة الجزائر ,3كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية.

38. عزوز ميلود .(2007-2006) .دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية .*رسالة ماجستير* , تخصص اقتصاد و تسير مؤسسات.

39. عياديمحمد .(2008) .لمينمساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير .الجزائر :جامعة الجزائر.

40. كاروس.(2011) .أحمدتصميم ادارة للمراجعة الداجية كأداة لتحسين أداء و فعالية المؤسسة .*رسالة ماجستير*.

41. مايده محمد فيصل. (2017). تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد و عرض القوائم المالية في المؤسسة. *رسالة دكتوراه*. بسكرة: جامعة بسكرة.

42. محمد.(2007) .أحمد مخلوفالمراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردن ، تخصص نقود و مالية، .*رسالة ماجستير* .الجزائر :جامعة الجزائر.

رابعا: الجرائد الرسمية

43. الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد19 ، المؤرخ في 28 ربيع الول 1430 الموافق ل25مارس2009، يحدد قواعد التظيم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة و قواعد سيرها.

44. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 2 ، الصادرة بتاريخ 12 يناير 1988.

45. قانون رقم 07-11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي.

خامسا: المداخلات

46. محمد محمد ابو عقرب .(2015) .أثر استقلالية أقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في شركات الصناعية الليبية.

سادسا: المراجع الاجنبية

47. KhayarallahBelaid , L'audit interne et L'approche de la dynamique de groupe, centre de publication)..

48. Lionel.C, & Gèrard.V. *Audit et controle interne principes,objctifs et pratique.*

49. Moeller. Robert and with. (1999). *N'' Brink's modern internal auditing wiley and sons.*

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1): ميزانية الأصول لديوان الترقية وتسيير العقاري بسكرة

OPGI BISKRA 2020
ROUTE DE TOLGA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:098907010070239

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		3 618 840,34	2 198 466,66	1 420 373,68	1 420 373,68
Immobilisations corporelles					
Terrains		61 093 508,86		61 093 508,86	61 093 508,86
Bâtiments		4 119 957 233,55	2 348 491 361,16	1 771 465 872,39	1 862 664 199,40
Autres immobilisations corporelles		201 854 230,98	159 526 040,86	42 328 190,12	44 445 612,55
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		388 711 781,30		388 711 781,30	385 340 053,99
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		22 302 983,18		22 302 983,18	27 781 157,58
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 797 538 578,21**	**2 510 215 868,68**	**2 287 322 709,53**	**2 382 744 906,06**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 607 839 847,45		1 607 839 847,45	1 335 814 180,64
Créances et emplois assimilés					
Clients		749 864 854,36		749 864 854,36	572 743 434,41
Autres débiteurs		1 094 356 225,70		1 094 356 225,70	1 083 923 867,25
Impôts et assimilés		36 212 193,94		36 212 193,94	22 327 346,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		628 118 021,82		628 118 021,82	771 355 557,34
TOTAL ACTIF COURANT		**4 116 391 143,27**		**4 116 391 143,27**	**3 786 164 385,87**
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 913 929 721,48**	**2 510 215 868,68**	**6 403 713 852,80**	**6 168 909 291,93**

الملحق رقم (2): ميزانية الخصوم لديوان الترقية و التسيير العقاري بسكرة

OPGI BISKRA 2020
ROUTE DE TOLGA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:098907010070239

الترقية و التسيير العقاري بسكرة

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-7 253 763,01	2 099 791,90
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-1 746 014 667,70	-1 791 905 012,47
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**-1 753 268 430,71**	**-1 789 805 220,57**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		744 512 587,09	723 256 161,09
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		5 309 396 838,31	5 309 396 838,31
TOTAL II		**6 053 909 425,40**	**6 032 652 999,40**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		198 484 799,46	181 608 918,41
Impôts		102 222 753,09	97 875 438,13
Autres dettes		1 178 988 532,08	1 007 902 150,77
Trésorerie passif		623 376 773,48	638 675 005,79
TOTAL III		**2 103 072 858,11**	**1 926 061 513,10**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**6 403 713 852,80**	**6 168 909 291,93**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج لديوان الترقية و التسيير العقاري بسكرة

OPGI BISKRA 2020
ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة
ROUTE DE TOLGA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:098907010070239
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		385 614 482,91	357 728 707,76
Variation stocks produits finis et en cours			-22 421 385,89
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**385 614 482,91**	**335 307 321,87**
Achats consommés		-10 285 621,30	-11 729 663,09
Services extérieurs et autres consommations		-27 038 669,99	-45 654 112,01
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-37 324 291,29**	**-57 383 775,10**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**348 290 191,62**	**277 923 546,77**
Charges de personnel		-338 487 178,66	-301 672 990,23
Impôts, taxes et versements assimilés		-16 823 297,48	-11 353 094,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-7 020 284,52**	**-35 102 537,46**
Autres produits opérationnels		100 365 474,24	139 593 597,73
Autres charges opérationnelles		-2 202 630,04	-3 944 751,99
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-98 396 322,69	-98 437 516,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-7 253 763,01**	**2 108 791,90**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-7 253 763,01**	**2 108 791,90**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-9 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**485 979 957,15**	**474 900 919,60**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-493 233 720,16**	**-472 801 127,70**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-7 253 763,01**	**2 099 791,90**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-7 253 763,01**	**2 099 791,90**

الحالة رقم (01): جدول سيولة الخزينة

OPGI BISKRA 2020
ROUTE DE TOLGA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:098907010070239

ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة.

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		483 423 112,95	603 632 500,72
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-683 365 644,98	-750 973 866,43
Intérêts et autres frais financiers payés		-647 537,83	-673 404,21
Impôts sur les résultats payés		-17 565 870,00	-9 000,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**-17 922,38**	**4 347 262,43**
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-218 173 862,24	-143 676 507,49
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		23 538 464,91	24 711 067,47
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-194 635 397,33**	**-118 965 440,02**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 542 812,68	-49 243 874,37
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		4 748 069,78	4 997 647,32
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-2 125 040,00	-2 978 972,05
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		7 603 214,40	
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**1 683 431,50**	**-47 225 199,10**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		67 509 196,23	64 450 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2 462 217,36	-4 135 162,16
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**65 046 978,87**	**60 314 837,84**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-127 904 986,96**	**-105 875 801,28**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**132 680 551,55**	**240 263 564,33**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**4 741 248,34**	**132 680 551,55**
Variation de la trésorerie de la période		**-127 939 303,21**	**-107 583 012,78**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-120 685 540,20**	**-109 682 804,68**
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		34 316,25	1 707 211,50